EUROMED JUSTICE

A programme funded by the European Union

مشروع العدالة الأورو- متوسطية

التحليل القانوني وتحليل الثغرات
تقنيات التحقيق الخاصة

CrimEx
مجموعة خبراء العدالة الأورو - متوسطية في القضايا الجنائية

الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان،المغرب، فلسطين، تونس

خبير يوروميد القضائي: السيد دانييل سوتر، المملكة المتحدة

Lead Firm /Chef de file

FIIAPP COOPERACIÓN ESPAÑOLA

EIPA

CILC Center for International Legal Cooperation

JCI Justice Coopération Internationale

المؤلف (المؤلفون):
شارك في تأليف التحليل القانوني وتحليل الثغرات هذا كل من السيد دان سوتير (مدير iJust International- المملكة المتحدة) ، بالتعاون مع: السيد دافيد مايور فرناندیز (إسبانيا) ، والسيد جيل فرانسين (هولندا) والأستاذ الدكتور محمد علوة بدر (مصر-المملكة المتحدة).

المحرر والمنسق:
فيرجيل إيفان كوكو، خبير رئيس لدى العدالة الأورو-متوسطية ، محاضر أول في EIPA لوكسمبورغ.

إصدارات لغوية

الأصل: باللغة الإنكيزية
استكمل هذا التقرير في نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

إخلاء طرف

المعلومات الواردة في تحليلات الثغرات القانونية وكُتيب ودليل الأدلة الرقمية، تستند إلى الأبحاث والمعلومات التي قدمها كبار الخبراء المعينون وممثلو دول الجنوب الشريكة في إطار العمل المنجز في إطار مشروع يوروميد للعدالة ، باستثناء لبنان. وفقاً للقانون اللبناني، لم يُساهم أي من القضاة والممثلين اللبنانين في العمل بأي وسيلة أو طريقة. لا يمكن اعتبار الكونسورتيوم الذي ينفذ المشروع مسؤولاً عن دقته أو واقعيته أو شموليته، كما لا يمكن اعتباره مسؤولاً عن أي أخطاء أو سهو يرد في هذه الوثيقة.

حقوق النشر

يصرح بالنسخ والترجمة لأغراض غير تجارية مصرح بها، شريطة ذكر المصدر، وفقًا لما يلي: "مشروع يوروميد للعدالة هو مشروع للاتحاد الأوروبي يعزز التعاون القضائي الدولي في المنطقة الأورومتوسطية». يرجى أيضًا إبلاغ يوروميد للعدالة وإرسال نسخة إلى العنوان التالي: info@euromed-justice.eu.

www.euromed-justice.eu

محتويات

اختصارات 6

المقدمة 7

المنهجية 8

التحليل القانوني 8
تحليل الثغرات 10
المراقبة 10
اعتراض الاتصالات 10
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 10
أجهزة التعقب 10
التسليم الخاضع للمراقبة 11
المخبرون 11
الضباط سرّيسرّيونالسرّيون 11

السياق 12

تعريف تقنيات التحقيق الخاصة 12
الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية 12
الأسس التشريعية في الاتحاد الأوروبي 12
اتفاقية شنغن 13
قرار بْرُومْ 13
اتفاقية نابولي الثانية 13
اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء 13
اتفاقيات أخرى 13
أمر التحقيق الأوروبي (EIO) 14

التحليل القانوني وتحليل الثغرات 15

الجزائر 15
المراقبة 15
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 18
اعتراض الاتصالات 19
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 22

أجهزة التعقب 25
التسليم الخاضع للمراقبة 27
المخبرون 28
عملاء سرّيسرّيون 30
مصر 32
المراقبة 32
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 34
اعتراض الاتصالات 36
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 38
أجهزة التعقب 39
التسليم الخاضع للمراقبة 41
المخبرون 42
عملاء سرّيسرّيون 43
إسرائيل 46
المراقبة 46
اعتراض الاتصالات 48
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 50
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 52
أجهزة التعقب 53
التسليم الخاضع للمراقبة 55
المخبرون 57
عملاء سرّيسرّيون 58
الأردن 59
المراقبة 59
اعتراض الاتصالات 61
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 63
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 65
أجهزة التعقب 67
التسليم الخاضع للمراقبة 69
المخبرون 70
عملاء سرّيسرّيون 71
المغرب 88
المراقبة 88
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 90
اعتراض الاتصالات 91
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 93
أجهزة التعقب 94
التسليم الخاضع للمراقبة 96

المخبرون 97
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون 99
فلسطين 101
المراقبة 101
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 103
اعتراض الاتصالات 104
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 106
أجهزة التعقب 108
التسليم الخاضع للمراقبة 110
المخبرون 112
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون 113
تونس 115
المراقبة 115
اعتراض الاتصالات (الحاسوب) 117
اعتراض الاتصالات 119
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية 121
أجهزة التعقب 123
التسليم الخاضع للمراقبة 125
المخبرون 126
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون 128

استنتاج 131

قائمة المراجع 132

شكر وتقدير 133

اختصارات

BC	الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجريمة المعلوماتية (المسماة اتفاقية بودابست)
CISA	الاتفاقية المنفذة لاتفاق شنغن
CITO	اتفاقية الجامعة العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات
CSPs	مزودو خدمة الاتصالات
EIO	أمر التحقيق الأوروبي
HIPCAR	مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
INTERPOL	الشرطة الدولية
MLA	التعاون القانوني المتبادل
MS	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
SIT	تقنيات التحقيق الخاصة
SPC	دولة شريكة في جنوب المتوسط
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNTOC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
اتفاقية فيينا	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 1988

المقدمة

تقنيات التحقيق الخاصة هي آلية أساسية لضمان مراقبة الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة الخطيرة بسرية واعتراض اتصالاتهم. عندما تصبح الجريمة أكثر تعقيدا وتنظيمًا، تصبح تقنيات التحقيق الخاصة أدوات تحقيق متزايدة الأهمية. قد يكون من الضروري إعطاء الإذن لتطبيق تقنيات التحقيق الخاصة بسرعة عندما تتاح الفرص للتسلل إلى الشركات الإجرامية ومنع الهجمات الإرهابية. يجب موازنة الإجراءات الفعالة المتخذة للرد على الجريمة عبر الحدود مع ضمان منع الانتهاك غير المبرر للخصوصية والتدخل الناتج عنها.[1] وسوف تركز التحليلات القانونية وتحليل الثغرات على مواءمة تشريعات الدول الشريكة في جنوب المتوسط لضمان نشر التطبيق الفعال لتقنيات التحقيق الخاصة، م3 تقديم الضمانات الضرورية.

1. خطر انتهاك خصوصية أشخاص غير الخاضعين مباشرة للتحقيق أو عملية مراقبة سرية: مدونة الممارسات (المملكة المتحدة) http://www.gov.scot/Publications/2003/03/16695/19535

المنهجية

تستعرض هذه الوثيقة الاختلافات والتشابهات في التشريعات الوطنية للدول الشريكة في جنوب المتوسط وتعرض تنفيذها للمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالتعاون الدولي (**التحليل القانوني**). ثانيا، سيتم اقتراح توصيات بشأن الأطر القانونية لتمكين أو تعزيز التحقيقات باستخدام تقنيات التحقيق الخاصة (**تحليل الثغرات**). تم إعداد هذه الوثيقة على النحو التالي:

1. الردود على الاستبيانات حول استخدام تقنيات التحقيق الخاصة في كل الدول الشريكة في جنوب المتوسط
2. عروض الدول الشريكة في جنوب المتوسط في جلسة CrimEx في ماستريخت في 8 مايو 2017
3. البحوث التي أنجزها المستشارون العلميون في الدول الشريكة في جنوب المتوسط

التحليل القانوني

ستحلل هذه الوثيقة تشريعات الدول الشريكة في جنوب المتوسط التي تنص على استخدام تقنيات التحقيق الخاصة، أي القواعد الإجرائية التي تحكم مقبولية الأدلة والضمانات الملائمة. سيتم النظر في تطبيق الدول الشريكة في جنوب المتوسط للاتفاقيات الدولية التالية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 1988 («اتفاقية فيينا»)؛[2]
2. الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجريمة المعلوماتية (اتفاقية بودابست) في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 (ETS No. 185)؛[3]
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المؤرخة في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 (UNTOC)، وملحقاتها؛[4]
4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2003[5]

توفر الأدوات والمعايير والممارسات الجيدة الدولية التالية إرشادات في هذا المجال:

1. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2009، مسرح الجريمة والوعي الجسدي لغير موظفي الطب الشرعي (ST/NAR/39).
2. مبادئ مدريد التوجيهية بشأن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2015) (S/2015/939)، المبادئ التوجيهية 27-26.
3. مركز معلومات مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المتعلق بالعبوات الناسفة (134)
4. الإنتربول، مبادئ توجيهية تتعلق بنقل العلامات والبصمات في مسرح الجريمة
5. كتيب الإنتربول الخاص بتبادل بيانات الحمض النووي والممارسات: توصيات من فريق خبراء رصد الحمض النووي التابع للإنتربول، الطبعة الثانية لعام 2009.
6. الشبكة الأوروبية لمعاهد علوم الطب الشرعي، دليل أفضل الممارسات لفحوص الطب الشرعي للتكنولوجيا الرقمية، ENFSI-BPM-FIT-01، نوفمبر 2015.
7. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حقوق الإنسان في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب: دليل عملي لعناصر إنفاذ القانون.
8. دليل الممارسات الجيدة للأدلة الإلكترونية المستندة إلى الحاسوب، رابطة كبار ضباط الشرطة (المملكة المتحدة)، متاحة في إرشادات الإنتربول المتعلقة بنقل بصمات الأصابع

2. صادقت عليها الجزائر في 9 مايو/ أيار 1995، وصادقت مصر عليها في 15 مارس/آذار 1991، وإسرائيل في 20 مارس/آذار 2002 ، وصادقت الأردن عليها في 16 أبريل/نيسان 1990، وانضم إليها لبنان 11 في مارس/آذار 1996، وصادق المغرب عليها في 28 أكتوبر/تشرين الأول 1992، وصادقت تونس عليها في 20 سبتمبر/أيلول 1990.
3. انضمت إليها إسرائيل في 9 مايو/أيار 2016 وتمت دعوة المغرب إليها
4. صادقت الجزائر عليها في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2002، وصادقت عليها مصر في 5 مارس/آذار 2004، وصادقت إسرائيل عليها في 27 ديسمبر/كانون الأول 2006، وصادق عليها الأردن في 22 مايو/أيار 2009، ووافق لبنان عليها في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2005، وصادق المغرب عليها في 19 سبتمبر ايلول2002، وانضمت إليها فلسطين في 2 يناير 2015، وصادقت عليها تونس في 19 يونيو 2003
5. صادقت عليها الجزائر في 25 أغسطس/آب 2004، وصادقت مصر عليها في 25 فبراير /شباط 2005، وصادقت عليها إسرائيل في 4 فبراير/شباط 2009، وصادقت الأردن عليها في 24 فبراير/شباط 2005، وانضم إليها لبنان في 22 أبريل /نيسان 2009، وصادق المغرب عليها في 9 مايو/أيار 2007، وصادقت عليها تونس في 23 سبتمبر 2008

يدرج الدليل الفني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة[6] من اللجنة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة، سلسلة من القضايا للنظر فيها من قبل الدول فيما يتعلق بتقنيات التحقيق الخاصة :

التشريع المخوّل:

1. هل يسمح تشريع الدولة باستخدام أساليب تحقيق خاصة؟
2. هل التشريع شامل بما فيه الكفاية لتغطية تقنيات التحقيق الخاصة المتاحة؟
3. هل الظروف التي يمكن فيها استخدام أساليب تحقيق خاصة محددة بوضوح في القانون؟
4. هل هناك رقابة كافية على استخدامها من قبل السلطات القضائية أو الهيئات المستقلة الأخرى من خلال إذن مسبق والإشراف خلال التحقيق والمراجعة بأثر رجعي؟
5. ما هي السلطة المختصة لتقرير تقنيات التحقيق الخاصة أو الإشراف عليها أو استخدامها؟
6. هل هناك حد زمني لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة؟
7. ما هي الأحكام أو الأنظمة المعمول بها، من قبل هيئة تشريعية أو غيرها، لمراجعة مشروع التشريع وقانون مكافحة الإرهاب الموجود، بما في ذلك أي تعديلات على الإجراءات الجنائية العادية، من أجل ضمان امتثالها لالتزامات حقوق الإنسان؟
8. هل تراعي القوانين والإجراءات المعمول بها التكنولوجيات الجديدة؟
9. هل يعطي التشريع الوطني صلاحيات تمكّن السلطات المختصة بإصدار أمر بالحفظ السريع للبيانات الرقمية المحددة أو الحصول عليها؟
10. هل تلزم القوانين الوطنية مزودي خدمة الإنترنت (ISP) وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى بالاحتفاظ ببيانات العميل لفترة محددة؟
11. هل تمنح القوانين الوطنية صراحة السلطات المختصة القدرة الصريحة لأمر شخص ما على أراضيها تقديم بيانات بحيازته أو تحت سسيطرته ؟
12. هل ينص التشريع الوطني صراحةً على صلاحيات البحث في أجهزة الحاسوب أو البيانات؟
13. هل تنص القوانين الوطنية صراحة على سلطة حجز أجهزة الحاسوب أو البيانات؟
14. هل يتضمن التشريع الوطني صراحة سلطة الحصول على جمع البيانات في الوقت الحقيقي؟
15. هل تنص القوانين الوطنية صراحةً على القدرة على اعتراض بيانات المحتوى؟
16. هل تنص القوانين الوطنية صراحة على أن الأدلة/ السجلات الإلكترونية مقبولة في إجراءات المحكمة، وهل تتضمن إجراءات متعلقة بقواعد التأكد من صحتها ؟
17. هل تنص القوانين الوطنية صراحةً على سلطة الحصول على معلومات المشترك؟
18. هل يكفل القانون أن تطبق السلطات المختصة أساليب تحقيق أقل تدخلية من تقنيات التحقيق الخاصة، إذا كانت هذه الأساليب كافية للكشف عن الجريمة أو منعها أو ملاحقتها؟
19. كيف تأخذ الدولة في الاعتبار الحاجة إلى منع التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؟
20. هل توجد قواعد إجرائية تحكم إنتاج ومقبولية هذه الأدلة وتحمي حقوق المتهم في محاكمة عادلة؟

التعاون الدولي في مجال تقنيات التحقيق الخاصة

1. هل توجد لدى الدولة آليات محلية تسمح بالتعاون الدولي في تقنيات التحقيق الخاصة، بما في ذلك، إذا دعت الحاجة، إنشاء/ استخدام آليات تحقيق مشتركة؟
2. هل توجد لدى الدولة ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون الدولي في تقنيات التحقيق الخاصة (بخاصة مع الدول المجاورة)؟

6. https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2017/09/Technical-Guide-2017-with-cover.pdf، p. 45.

تحليل الثغرات

ستأخذ مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بتقنيات التحقيق الخاصة في الاعتبار ما يلي:

1. تعريف تقنيات التحقيق الخاصة ونطاقها والأساس التشريعي لاستخدامها.
2. تقييم مقاربات تطبيق تقنيات التحقيق الخاصة. يوجد عادة أكثر من نموذج تستخدمه سلطات إنفاذ القانون للتنفيذ. تتميز بعض النماذج بمزاياها التي تفوق غيرها وقد تجعل تقنيات التحقيق الخاصة أكثر فاعلية.
3. تقييم آلية الإشراف القضائي على تقنيات التحقيق الخاصة أو غيرها من الآليات. هذا أمر هام لأن عملية الرقابة المفرطة أو المرهقة قد تحد من الفعالية، غير أن آلية الإشراف تبقى عنصراً أساسياً لتطبيق تقنيات التحقيق الخاصة بشكل صحيح.
4. تحليل القضايا والمشاكل التي تحد عادة من فعالية تقنيات التحقيق الخاصة..
5. توصيات لتحسين التعاون بين الدول الشريكة في جنوب المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تقدم هذه الوثيقة توصيات عندما تحدد الثغرات التي تمنع إجراء تحقيقات وملاحقات ومحاكمات فعالة وكفؤة. هذه توصيات مقترحة فقط وسيتعين على الدول الشريكة في جنوب المتوسط أن تحدد الجدوى منها بناء على الموارد والأولويات. سيتم أخذ تقنيات التحقيق الخاصة التالية بعين الاعتبار، وذلك من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة :

المراقبة

اللجوء الى عناصر إنفاذ القانون لمراقبة نشاط المشتبه بهم

اعتراض الاتصالات

استخدام التكنولوجيا لاعتراض تقنيات الاتصالات والمعلومات والاتصالات والبريد

الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية

استخدام أجهزة التنصت أو الفيديو لتسجيل أنشطة ومكالمات المشتبه بهم. يمكن أن تكون هذه الأجهزة في المركبات أو السفن أو الأشياء غير الثابتة (مثلًا، حاويات الشحن) أو المساكن الخاصة.

أجهزة التعقب

استخدام التكنولوجيا لمراقبة الأماكن التي توجد فيها المركبات أو الطرود (أي لعمليات التسليم الخاضعة للرقابة) وتحركاتها

التسليم الخاضع للمراقبة

اعتراض الممنوعات قبل وصولها إلى وجهة استلامها. قد يقوم جهاز انفاذ القانون باستبدال المواد المهربة بحزمة زائفة أو قد يُسمَح من دون المساس بها أن تصل إلى عنوان التسليم. غالبا ما يتم الجمع بين عمليات التسليم الخاضع للمراقبة وتقنيات التحقيق الخاصة من أجل مراقبة النشاط (أي من خلال أجهزة التعقب أو الأجهزة السريةالسرية) وذلك من أجل التحقق من المستلم/ المستلمين

المخبرون

توفير المعلومات من أشخاص لديهم معرفة بالمؤسسات الإجرامية

الضباط سرّيسرّيونالسرّيون

عناصر إنفاذ القانون العاملين تحت ستار هوية مزيفة للكشف عن الجريمة

السياق

تعريف تقنيات التحقيق الخاصة

تم تعريف تقنيات التحقيق الخاصة كتقنيات تطبقها السلطات المختصة[7] لغرض كشف الجرائم الخطيرة والتحقيق فيها وكشف المشتبه بهم وإجراء تحقيقات عنهم وذلك من أجل جمع المعلومات بطريقة لا تنبه الأشخاص المستهدفين.[8]

تشير المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) إلى تقنيات التحقيق الخاصة، بما في ذلك «المراقبة الإلكترونية أو أشكال المراقبة الأخرى والعمليات السرية»، بالإضافة إلى «التسليم الخاضع للمراقبة». كما تنص المادة 50 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) على استخدام تقنيات التحقيق الخاصة لمكافحة الفساد. كما تشير المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية («اتفاقية فيينا») إلى استخدام «التسليم الخاضع للمراقبة».

وفقا للمادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على كل دولة:

1. اعتبار التسليم الخاضع للمراقبة طريقة للتحقيق على المستويين المحلي والدولي، إذا سمحت بذلك المبادئ الأساسية لنظامها القانوني الداخلي؛
2. امتلاك القدرة القانونية على توفير التعاون الدولي على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بالتسليم الخاضع للمراقبة، حين لا يتعارض ذلك مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني الداخلي
3. إجراء المراقبة الإلكترونية والعمليات السرية، إذا دعت الضرورة، باعتبارها وسائل متاحة للقيام بالتحقيق على الصعيدين المحلي والدولي

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

لا تعرّف هذه الاتفاقية ولا تشير صراحة إلى استخدام تقنيات التحقيق الخاصة. على الرغم من أن المادة 37 تنص على أنه يمكن للدول القيام «بالتحقيقات الضرورية لرصد حركة عائدات الجريمة أو البضائع أو المواد أو غيرها من الأدوات المستخدمة أو المراد استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم.»[9]

الأسس التشريعية في الاتحاد الأوروبي

تعمل العديد من المعاهدات الرئيسة، بالإضافة إلى مبادرات أخرى، على تسهيل وتعزيز التعاون عبر الحدود على مستوى الاتحاد الأوروبي. تشمل بعض أطر العمل الرئيسة ما يلي:

7. "السلطات المختصة" تعني السلطات القضائية وسلطات المحاكمة والتحقيق المشاركة في اتخاذ قرار الإشراف على تقنيات التحقيق الخاصة أو استخدامها وفقاً للتشريعات الوطنية.
8. التوصية Rec (2005) 10 الصادرة عن لجنة الوزراء والموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن «تقنيات التحقيق الخاصة» فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة بما في ذلك الأعمال الإرهابية (التي اعتمدتها لجنة الوزراء في 20 أبريل/نيسان 2005 في الجلسة 924 لنواب الوزراء)
9. صادقت الأردن عليها في 8 يناير 2013، وصادقت فلسطين عليها في 21 مايو/أيار 2013، ووقعت عليها تونس في 21 ديسمبر/كانون الأول 2010، ووقعت عليها الجزائر في 21 ديسمبر/ايلول 2010، ووقعت عليها مصر في 21 ديسمبر/كانون الأول 2010، ووقع عليها المغرب في 21 ديسمبر/كانون الأول 2010

اتفاقية شنغن

تنص اتفاقية شنغن على الإلغاء الملزم للحدود الوطنية وضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع بين الأطراف المشاركة. واستلزم هذا بدوره إدخال تدابير تعويضية لضمان وحماية أمن الدول الأعضاء (MS). تنص المادة 40 من الاتفاقية المنفذة لاتفاقية شنغن (CISA) على المراقبة عبر الحدود المخطط لها مسبقا وذلك عندما تبدأ الأنشطة بعد الحصول على إذن من الدولة المضيفة، وعلى المراقبة العاجلة عبر الحدود، والتي قد تبدأ دون الحصول على إذن مسبق من الدولة المضيفة.

قرار بْرُومْ

وضعت معاهدة بْرُومْ على أساس العديد من ممارسات الاتحاد الأوروبي الثنائية والإقليمية المثلى بهدف توسيع نطاق التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود، خاصة في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة.

اتفاقية نابولي الثانية

تم اعتماد اتفاقية المساعدة والتعاون المتبادل بين إدارات الجمارك (اتفاقية نابولي الثانية) في عام 1997 لتنظيم التعاون عبر الحدود في مجال منع انتهاكات معينة لكل من التشريع الوطني للدول الأعضاء وأنظمة الاتحاد الأوروبي الجمركية، والتحقيق فيها وملاحقتها. تنص المادة 16 من اتفاقية نابولي الثانية على المراقبة عبر الحدود المخطط لها والفورية فيما يخص الاشتباه بوقوع انتهاكات لقوانين غسيل الأموال والأنظمة الجمركية الوطنية أو/و على مستوى الاتحاد الأوروبي.

اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء

تنشئ هذه الاتفاقية أحكاماً ملزمة لها تأثير مباشر على تبادل المعلومات التي يتم جمعها من خلال عمليات الاعتراض. وتنص على وجوب قيام الدول الأعضاء بالتجاوب مع طلب اعتراض اتصالات قدمته دولة أخرى طرف في الاتفاقية.

اتفاقيات أخرى

غالباً ما تقدم الترتيبات الثنائية بين الدول المجاورة أكثر الأطر شمولاً للتعاون عبر الحدود بما في ذلك المراقبة وهي الأداة المفضلة لإجراء التعاون عبر الحدود. ولذلك، تكمن قيمة الأطر الثنائية والإقليمية لتسهيل المراقبة عبر الحدود في استكمالها المعيار الواسع المعمول به في الاتحاد الأوروبي بالفعل وفي تقديم أفضل الممارسات.

توجد مبادرات ونماذج إقليمية داخل وخارج الاتحاد الأوروبي قامت بتطوير ودعم أنشطة تعاون محددة عبر الحدود. ربما تكون قوة العمل المعني بالجريمة المنظمة في منطقة بحر البلطيق هي المثال الأبرز على المراقبة البحرية المتكاملة عبر الحدود، بما في ذلك المراقبة البحرية المشتركة، خارج نطاق الولاية القضائية للاتحاد الأوروبي.

تعتبر قوة العمل المتوسطية استجابة أوروبية للقلق المتزايد من ضغط تدفق المهاجرين ونمو الشبكات الإجرامية المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتنص المبادرة بوجه عام على تعزيز التعاون البحري، بما في ذلك المراقبة، وإدارة تدفق المهاجرين ومكافحة الجريمة عبر الوطنية في المنطقة.

مع بعض الاستثناءات القليلة، يتم تنظيم المراقبة في قوانين الدول الأعضاء. تشكل الأنظمة في بعض الدول الأعضاء جزءًا من قوانين أصول المحاكمات الجزائية، وفي حالات أخرى تم تمرير تشريع خاص ينظم استخدام أدوات تحقيق خاصة. تعتمد العديد من الدول الأعضاء تدريجيًا تشريعات متخصصة بشأن استخدام أدوات التحقيق السرية لتحسين الرقابة ومنع سوء الاستخدام وضمان الشفافية والمساءلة. يعود ذلك في جزء منه إلى إدراك شعبي سلبي ومتشكك بشكل عام في تقنيات المراقبة التي تستخدمها الدول الأعضاء، وقد أحدث ذلك ضغطًا شعبيًا كافيًا. أدت هذه الضغوط على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد توجيهات تهدف إلى حماية الخصوصية الشخصية والبيانات. وتهدف غالبًا إلى مواجهة وموازنة نطاق وسائل التحقيق الخاصة وتأثيرها. تعمل معظم الدول مع إطار يتضمن مجموعة من التشريعات المتخصصة وغير المتخصصة، بالتزامن مع توجيهات الاتحاد الأوروبي الملزمة بشأن الخصوصية الشخصية وحماية البيانات، واتفاقيات مثل الاتفاقية المنفذة لاتفاق شنغن واتفاقية نابولي الثانية واتفاقية بْرُومْ.

أمر التحقيق الأوروبي (EIO)

تم اقتراح توجيهات البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا المتعلقة بأمر التحقيق الأوروبي في المسائل الجنائية (EIO) في أبريل/نيسان 2010، بطلب من النمسا وبلغاريا وبلجيكا واستونيا وسلوفينيا واسبانيا والسويد. يحل أمر التحقيق الأوروبي محل الإطار القانوني الحالي المطبق في سياق جمع ونقل الأدلة بين الدول الأعضاء ويسمح لسلطة مختصة في إحدى الدول الأعضاء (السلطة المصدرة) أن تطلب تنفيذ إجراءات تحقيق جنائية محددة من قبل سلطة في دولة عضو أخرى (السلطة المنفذة) .

يحتوي أمر التحقيق الأوروبي على العديد من الإضافات الهامة على الإجراءات الحالية. يركز أمر التحقيق الأوروبي على إجراء التحقيق الذي سيتم اعتماده، وليس على نوع الأدلة التي يجب جمعها. لأمر التحقيق الأوروبي نطاق واسع، حيث تتم تغطية جميع أساليب التحقيق باستثناء تلك المستبعدة صراحةً. تقرر سلطة إصدار القرار من حيث المبدأ نوع أساليب التحقيق التي سيتم استخدامها. ومع ذلك، يتم اعتماد المرونة من خلال السماح، في عدد محدود من الحالات، للسلطة المنفذة بالبت في ضرورة اللجوء إلى إجراء تحقيق غير ما هو منصوص عليه في أمر التحقيق الأوروبي. يتم توفير حدود زمنية واضحة للإعتراف بأمر التحقيق الأوروبي، وبمزيد من المرونة تنفيذه. يقدم أمر التحقيق الأوروبي إضافات جديدة من خلال توفير التزام قانوني لجهة تنفيذ أمر التحقيق الأوروبي بنفس السرعة والأولوية اللتين تحظى بهما حالة وطنية مماثلة. يضع أمر التحقيق الأوروبي نموذجًا ينبغي اعتماده في جميع الحالات. وبالمقارنة مع نظام الإثبات الأوروبي وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، ينص أمر التحقيق الأوروبي على ترشيد أسباب الرفض، وحق السلطة المصدرة في أن تطلب أن يقوم أحد موظفيها أو أكثر بالمشاركة في تنفيذ التدبير في الدولة المنفذة.

التحليل القانوني وتحليل الثغرات

يعطي هذا القسم تحليلا قانونيا للقوانين الوطنية الحالية وتحليلا للثغرات مع توصيات لكل دولة من الدول الشريكة في جنوب المتوسط . يمكن على المستوى التطبيقي استخدام أكثر من تقنية تحقيق خاصة في نفس الوقت. على سبيل المثال استخدام المراقبة والتعقب والعملاء السريين من أجل التسليم الخاضع للمراقبة. ومع ذلك، فإن **التحليل القانوني** وتحليل الثغرات سيعالج كل تقنية من تقنيات التحقيق الخاصة على حدة.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	**التشريع الوطني**	**ملاحظات**
المراقبة	قانون الإجراءات الجزائية المادة 16 مكرر **المرسوم رقم 06-05 المؤرخ 23 أغسطس /آب 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.** **المادة 40**	**التحليل القانوني** تقنيات التحقيق الخاصة هذه متاحة في الجزائر لإجراء تحقيقات حول : 1. تهريب المخدرات 2. الجريمة المنظمة العابرة للحدود 3. الهجمات على نظام البيانات الآلي 4. غسيل الأموال 5. الإرهاب 6. الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة. يوضح قانون العقوبات بالتفصيل، جرائم الفئة 3 (الهجمات على نظام البيانات الآلي) في المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 2 (ثلاث جرائم). المرسوم رقم 96-22 بتاريخ 1996/07/09 بصيغته المعدلة والمستكمل بالمرسوم رقم 03-01 من 2003/02/19 والمرسوم 10-03 المؤرخ 26/08/2010، تفاصيل الفئة 6 (الجرائم المرتبطة بتشريعات تبديل العملة) في المواد 1، 1 مكرر و 2 (جريمة واحدة). لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق الرقابة ها والإشراف عليها لا توجد أحكام تؤكد ما إذا كان من الممكن استخدام المعلومات التي تم جمعها كدليل المراقبة عبر الحدود غير ممكنة. **تسمح المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية للنائب العام بمعارضة إجراء المراقبة إذا كان غير مبرر أو إذا اعتبره مسيئ .** قد تكون المطاردة الساخنة متاحة فيما يتعلق بالتسليم الخاضع للمراقبة تطبيقًا لأحكام القانون رقم 17-05 بتاريخ 2005/08/23 بشأن مكافحة التهريب (المادة 40)، وفقًا لأحكام منع الفساد ومكافحته (المادة 56) **وبموجب اتفاق محدد** مع البلد المعني، تطبيقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية فيينا

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تخول المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية إنشاء آليات مراقبة بعد إبلاغ النائب العام ودون إذن مسبق. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة - مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات التفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو/حزيران 1990 (CISA)، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدلة بموجب قرار المجلس 2003/725 / JHA بتاريخ 02/10/2003 **أو** 2. مجلس أوروبا: البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وإعادة الرصد عبر الحدود (المادة 17) ، يقترح اتخاذ المعايير التالية كحد أدنى: 1. للتأكد باستمرار إن كانت المراقبة غير مبررة أو متعسفة وفقًا لأحكام المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية، طبّق الاختبارات التالية: a. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية c. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن المراقبة متناسبة مع خطورة الجريمة - ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 2. **الحد الأدنى:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بالمراقبة. وكأولوية، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن يقع التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد أدنى للعقوبة أقل من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		3. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول للمراقبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب أن تطلب الدولة مقدمة الطلب الحصول على المدة القصوى المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب 4. **المراجعة:** تأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء 5. **الاستعجال:** فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA))، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 6. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 7. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الجزائر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم طلب تعاون قانوني متبادل، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 8. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للرقابة من للدول التي تطلب كما لو كان أمر يقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة. 9. **إجراءات التشغيل القياسية:** ينبغي النظر في إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسات متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام المراقبة محليا والإشراف عليها. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**القانون رقم 09-04 بتاريخ شعبان 1430 الموافق 5 أغسطس/آب 2009 الذي يضع قواعد محددة بشأن منع ومكافحة الانتهاكات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** **المادة 3** وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وهذا القانون والقواعد الخاضعة للأحكام القانونية التي تكفل سرية المراسلات والاتصالات، يجوز النص على المتطلبات التقنية لحماية النظام العام أو لأغراض التحقيقات أو المعلومات القضائية الجارية **وذلك لتنفيذ عمليات مراقبة الاتصالات الإلكترونية وجمع وتسجيل محتوياتها في الوقت الحقيقي**، وكذلك عمليات البحث والحجز في نظام الحاسوب. **قانون الإجراءات الجزائية** **المادة 65 مكرر 5**	**التحليل القانوني** تسمح المادة 3 بتجميع المحتوى في الوقت الحقيقي، ويشمل ذلك أيضًا مرور البيانات. لا توجد ضمانات لمنع التدخل الناتج عن النظام أو لتقييم ما إذا كان استخدام تقنيات التحقيق الخاصة هذا ضروريًا ومتناسبًا ومعقولًا. يجب أن يؤمر بهذا الإجراء وفقًا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية بناء على إذن من النائب العام أو قاضي التحقيق. يجب أن يتضمن هذا التفويض جميع العناصر التي تسمح بتعريف الاتصالات التي يتم اعتراضها، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا الإجراء، بالإضافة إلى مدة الإجراء (4 شهور قابلة للتجديد). لا يمكن لهذا الإجراء أن يؤثر على السرية المهنية. تنص المادة 10 من «القانون رقم 04-09 تاريخ 2009/08/05 بشأن القواعد الخاصة المتعلقة بمنع ومكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إلزام مزودي الخدمة بتقديم الدعم إلى السلطات المسؤولة عن التحقيقات القضائية من أجل جمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي للاتصالات وإذا لم يلتزموا بذلك، فيمكن محاكمتهم لعرقلة سير العدالة أو انتهاك سرية التحقيق. توسع المادتان 1 و 2 من «القانون رقم 04-09 تاريخ 2009/08/05 بشأن القواعد الخاصة المتعلقة بمنع ومكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات» هذا الإجراء ليشمل جميع الجرائم التي ترتكب أو يسهل ارتكابها عبر أنظمة الاتصالات الإلكترونية أو الحاسوب. توجد سلطة محددة ومستقلة لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي مثل ما هو منصوص عليه في المرسوم الرئاسي 15-261 الصادر بتاريخ 2009/10/08، فيما يتعلق بتكوين وتنظيم وعمل الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصالات ومكافحتها. (الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 2015/10/08) **تحليل الثغرات** **التوصيات:** يقترح اتخاذ المعايير التالية كحد أدنى: 1. للتأكد باستمرار من أن المراقبة مبررة ولمنع التدخل الناتج عنها، طبّق الاختبارات التالية: a. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية c. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن المراقبة متناسبة مع خطورة الجريمة - ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى
اعتراض الاتصالات	قانون الإجراءات الجزائية **المواد 65 أ 5 إلى 65 أ 10**	**التحليل القانوني** 1. تقنيات التحقيق الخاصة هذه متاحة لإجراء تحقيقات فيما يلي: 2. تهريب المخدرات 3. الجريمة المنظمة العابرة للحدود 4. الهجمات على نظام البيانات الآلي 5. غسيل الأموال 6. التهريب 7. الإرهاب 8. الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة 9. الفساد يوضح قانون العقوبات بالتفصيل جرائم الفئة 3 (الهجمات على نظام البيانات الآلي) في المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 2 (ثلاث جرائم). يقدم القانون رقم 05-17 بتاريخ 2015/12/31 بشأن مكافحة التهريب تفاصيل عن الجرائم من الفئة 5 في المواد من 10 إلى 15 (خمس جرائم) المرسوم رقم 96-22 بتاريخ 1996/07/09 بصيغته المعدلة والمستكمل بالمرسوم رقم 03-01 من 2003/02/19 والمرسوم 10-03 المؤرخ 2010/08/26 تفاصيل الفئة 6 (الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة) في المواد 1، 1 مكرر و 2 (جريمة واحدة). لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة وعملاً بالمادة 65 مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية، يجب تصنيف أو تسجيل المعلومات التي يتم جمعها (المراسلات والمحادثات) في التقرير الرسمي المقدم من ضابط الشرطة القضائية الذي فوّضه قاضي التحقيق. يضاف هذا التقرير إلى ملف القضية. يتم منح الإذن خطّيخطيًا لمدة أقصاها أربعة أشهر، ويمكن تجديدها بحسب احتياجات التحقيق أو المتطلبات وفقًا للنموذج والمدة المطبقين في المادة 65 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية. يؤكد قانون الإجراءات الجزائية على الطبيعة الاستثنائية لهذا الإجراء (ضرورات التحقيق) ويعهد إلى النائب العام أو قاضي التحقيق بالإشراف عليه.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		يجب أن يعطى الإذن بالإجراء من قبل النائب العام أو قاضي التحقيق. يجب أن يتضمن هذا التفويض جميع العناصر التي تسمح بتعريف الاتصالات التي يتم اعتراضها، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا الإجراء، بالإضافة إلى مدة الإجراء. تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول (SPC) المتوسط الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 2. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن اعتراض الاتصالات لغرض جمع المعلومات المستهدفة هو أقل تقنية انتهاكًا، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاعتراض سيكون مطبقًا على موضوع أو رقم هاتف معين 3. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن اعتراض الاتصالات متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى يتم الحفاظ على حق السرية المهنية في المادة 45 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولكن من غير الواضح ما إذا كان هناك أي تقليل آخر لأي انتهاك لخصوصية للأطراف الأبرياء 4. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل أن يعطي إذنًا باعتراض الاتصالات. وكأولوية، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن يقع التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد أدنى للعقوبة أقل من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي إيلاء الاعتبار لنهج شامل للجرائم أو الحد من العقوبة مثل تعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المادة 2 (ب)) بالسجن لمدة أكثر من 4 سنوات - وهذا يمكّن من تجنب أي شك حول الجرائم ذات الصلة لتطبيق الاعتراض.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة المقدم إليها الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 6. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي للقيام باعتراض الاتصالات دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA))، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 7. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 8. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًاوالشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الجزائر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم طلب تعاون قانوني متبادل، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 9. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، يتم التحرك نحو نظام تبادلي، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمر يقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبيبيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 10. **إجراءات التشغيل القياسية:** ينبغي النظر في إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسات متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام اعتراض الاتصالات محليًاوالإشراف عليها. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	قانون الإجراءات الجزائية **المواد 65 أ 5 إلى 65 أ 10**	**التحليل القانوني** تقنيات التحقيق الخاصة هذه متاحة لإجراء تحقيقات فيما يلي: 1. تهريب المخدرات 2. الجريمة المنظمة العابرة للحدود 3. الهجمات على نظام البيانات الآلي 4. غسيل الأموال 5. التهريب 6. الإرهاب 7. الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة 8. الفساد يوضح قانون العقوبات بالتفصيل جرائم الفئة 3 (الهجمات على نظام البيانات الآلي) في المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 2 (ثلاث جرائم). **يقدم القانون رقم 17-05 بتاريخ 31/12/2015 بشأن مكافحة التهريب تفاصيل عن الجرائم من الفئة 5 في المواد (من 10 إلى 15 (خمس جرائم** **المرسوم رقم 22-96 بتاريخ 09/07/1996 بصيغته المعدلة والمستكمل بالمرسوم رقم 01-03 من 19/02/2003 والمرسوم 03-10 المؤرخ 26/08/2010 تفاصيل الفئة 6 (الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة) في المواد 1، 1 مكرر و 2 (جريمة واحدة).** لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على استخدام الأجهزة السريةالسرية **وفقا للمادة 65 مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية، يجب تصنيف المعلومات التي تم جمعها (الصور والتسجيلات الصوتية والمرئية) أو تسجيلها في التقرير الرسمي الذي أدلى به ضابط الشرطة القضائية الذي فوّضه قاضي التحقيق. يضاف هذا التقرير إلى ملف القضية.** يؤكد قانون الإجراءات الجزائية على الطبيعة الاستثنائية لهذا الإجراء (ضرورات التحقيق) ويعهد إلى النائب العام أو قاضي التحقيق بالإشراف عليه. يجب أن يعطى الإذن بالإجراء من قبل النائب العام أو قاضي التحقيق. يجب أن يتضمن هذا التفويض جميع العناصر التي تسمح بتعريف الاتصالات التي يتم اعتراضها، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا الإجراء، بالإضافة إلى مدة الإجراء. تسمح المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية - فيما يتعلق بتركيب الجهاز - بالدخول إلى أي مسكن أو ما شابه، بما في ذلك خارج الأوقات التي يسمح فيها بالبحث، ودون علم وموافقة أصحاب العقار

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب المتوسط وتطوير أدوات الدول الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية، مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن استخدام الأجهزة السريةالسرية المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 2. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 3. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن استخدام الأجهزة السرية متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها 5. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 6. **المراجعة:** تأكد من وجود إجراء متجانس يبرر بشكل روتيني استمرار استخدام الأجهزة السرية، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		7. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 8. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 9. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الجزائر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم طلب تعاون قانوني متبادل، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 10. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 11. **إجراءات التشغيل القياسية:** ينبغي مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
أجهزة التعقب	**القانون رقم 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد** **المادة 56**	**التحليل القانوني** ينص القانون رقم 06-01 المتعلق بمنع الفساد ومكافحته على (أحكام تسمح بالتعقب أو المراقبة الإلكترونية (المادة 56. يخضع هذا الموضوع أيضًا لقانون الإجراءات الجزائية في الفصل المعنون «اعتراض المراسلات الصوتية وتجميد الصور»[10] لا توجد معلومات إضافية متاحة في إطار الإذن بذلك. تحقيقا لهذه الغاية، لا يتم استبعاد جدوى القيام بهذه العملية عبر الحدود، **مع مراعاة وجود اتفاقية محددة** مع الدولة المعنية متلقية الطلب، وذلك في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية فيينا. **تحليل الثغرات** **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا 2. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراء التعقب المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويعني ذلك أن يأخذ النائب العام أو قاضي التحقيق بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 5. **الحد الأدنى:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام متعقب. وكأولوية، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن يقع التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد أدنى للعقوبة أقل من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام المتعقب بشأنها

10. بطاقات يوروميد 2014، الصفحة 50

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام جهاز التعقب من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة المقدم إليها الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب. 7. **المراجعة:** تأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل MLA))، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل MLA))، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى بما يمكنها من استخدام متعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الجزائر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم طلب تعاون قانوني متبادل، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** ينبغي النظر في إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسات متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام آليات اعتراض الاتصالات محليًاوالإشراف عليها. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
التسليم الخاضع للمراقبة	**القانون رقم 06-05 الخاص بمكافحة التهريب** **المادة 40** **القانون رقم 01-06 المتعلق بمكافحة الفساد** **المادة 56**	**التحليل القانوني** يسمح قانون مكافحة التهريب الجزائري بعمليات التسليم الخاضع للمراقبة، ولكنه لا يسمح بالتبديل الكامل أو الجزئي للبضائع المهربة - يمكن أن تطبق المواد 20 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و 50 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و11 من اتفاقية فيينا (ب) المستوى الدولي، بما في ذلك اعتراض البضاعة أو السماح لها بالمضي قدماً كاملة، أو اعتراض السلع واستبدالها كلياً أو جزئياً، وتترك هذه المواد اختيار الطريقة للدولة الطرف المعنية. قد تعتمد الطريقة التي تطبق بها على ظروف الحالة المعنية. لذلك، من الممكن إجراء التسليم الخاضع للمراقبة وفقًا لاتفاق محدد مع البلدان المعنية، أو تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو اتفاقية فيينا، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. يقدم القانون رقم 05-17 بتاريخ 2015/12/31 بشأن مكافحة التهريب تفاصيل عن الجرائم من الفئة 5 في المواد من 10 إلى 15 (خمس جرائم)، غير أنه لا يشمل بشكل صريح العائدات الناتجة عن الجريمة. لا توجد إجراءات تشغيل قياسية. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. **البضائع المهربة الأخرى:** تشمل على سبيل المثال وبشكل صريح التسليم الخاضع للمراقبة للأموال النقدية 2. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالتسليم الخاضع للمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الجزائر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم طلب تعاون قانوني متبادل، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 3. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 4. **إجراءات التشغيل القياسية:** ينبغي مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **الاستبدال:** ينبغي اعتبار ذلك مناسبًا على أساس كل حالة على حدة لتقليل المخاطر المرتبطة بذلك والسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة من دون المساس به 6. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 7. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة إشرافًا بواسطة تقنية تحقيق خاصة أخرى:** قد يتم استخدام مخبرين أو عملاء سريين، أوالاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 8. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[11]
المخبرون	**قانون الإجراءات الجزائية، المادة 65 مكرر 12** **القانون رقم 06-01 المتعلق بمنع ومكافحة الفساد**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون الجزائري أن تتم إجراءات التسلل من قبل المخبرين. لا يمكن أن يتم التسلل وفقا لقانون الإجراءات الجزائية إلا من قبل عميل الشرطة القضائية أو موظف يتصرف تحت مسؤولية موظف مسؤول عن تنسيق العملية وفق المادة 65 مكرر. وهو إجراء لا يمكن اتخاذه إلا بموجب إذن خطّي من النائب العام أو قاضي التحقيق لا يوجد في القانون الجزائري بعد إطار قانوني للتعامل مع المخبرين. ومع ذلك، فمن الممكن تلقي طلبات دولية للتعاون في الأمور الجنائية من أجل استخدام الإفادات الصادرة عن المخبرين أو تلقي إفاداتهم وإخطارهم بطلبات محددة مقدمة من البلدان مقدمة الطلب، مع اتخاذ تدابير وقائية (مثل السرية والسلامة) **تحليل الثغرات** **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق

11. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، دليل التسليم الخاضع للمراقبة في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST / 2013 / ISEC / DRUGS / AG / 6412

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب على النائب العام أو قاضي التحقيق أن يقرر أن التسلل المقترح ضروري للغاية لأغراض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن التسلل المطلوب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل أن يعطي إذنًا بالتصريح لمخبر. وكأولوية، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن يقع التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد أدنى للعقوبة أقل من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** تأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA))، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
عملاء سرّيسرّيون	**قانون الإجراءات الجزائية** **المواد 65 أ 5 إلى 65 أ 10**	**التحليل القانوني** :تقنيات التحقيق الخاصة هذه متاحة لإجراء تحقيقات فيما يلي 1. تهريب المخدرات 2. الجريمة المنظمة العابرة للحدود 3. الهجمات على نظام البيانات الآلي 4. غسيل الأموال 5. التهريب 6. الإرهاب 7. الجرائم المتعلقة بتشريعات صرف العملة 8. الفساد 9. غسيل الأموال يوضح قانون العقوبات بالتفصيل جرائم الفئة 3 (الهجمات على نظام البيانات الآلي) في المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 2 (ثلاث جرائم). يقدم القانون رقم 17-05 بتاريخ 2015/12/31 بشأن مكافحة التهريب تفاصيل عن الجرائم من الفئة 5 في المواد من 10 (إلى 15 (خمس جرائم المرسوم رقم 96-22 بتاريخ 1996/07/09 بصيغته المعدلة والمستكمل بالمرسوم رقم 03-01 من 2003/02/19 والمرسوم 10-03 المؤرخ 2010/08/26 تفاصيل الفئة 6 (الجرائم المرتبطة بتشريعات صرف العملة) في المواد 1، 1 مكرر و 2 (جريمة واحدة). هذه العمليات مصرح بها لفترة 4 أشهر قابلة للتجديد. لا توجد إجراءات تشغيل قياسية - هذه الثغرات يمكن أن تزيد من إمكانية الاستدراج التسلل هو إجراء لا يمكن اتخاذه إلا من قبل أعوان الدولة الجزائرية، ويجب أن يكونوا ضباط شرطة قضائيين، وفي حالات خاصة جداً فقط (المواد 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية). لا يسمح القانون للعملاء الأجانب بتنفيذ التسلل على الأراضي الجزائرية. ومع ذلك، فمن الممكن السماح بوجود عملاء أجانب في الأراضي الجزائرية بموجب طلب تعاون قانوني متبادل ينطوي على مهمة تسلل يقوم بها عملاء جزائريون. تحمي المادة 65 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية هوية ضابط الشرطة أو العون الذي يقوم بالتسلل. لا تظهر هويتهم في أي مرحلة من مراحل الإجراء. وبالمثل يتم إيقاع عقوبات جنائية على الأشخاص الذين يكشفون عن هوية ضابط الشرطة أو العون. يمنح قانون الإجراءات الجزائية حصانة معينة لضباط الشرطة القضائيين أو غيرهم من الأشخاص المشتركين في عملية تسلل، والذين يرتكبون الجرائم المنصوص عليها في المادة 65 مكرر 14 من قانون الإجراءات الجزائية.

الجزائر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** يمكن لاتفاقيات أو مذكرات التفاهم بين الدول الشريكة في جنوب المتوسط أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء والتي تسهل التنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 1. **الاستدراج:** التأكد من وجود إجراءات التشغيل القياسية وإرشادات المهام للحد من تأثير الاستدراج 2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص القيام بالعمليات فجأة. يمكن أن يكون هذا إذنًا شفويًا مع تفويض خطّي بأثر رجعي. 4. **الإطار الزمني:** مراعاة **الإطار الزمني** المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن يكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 5. **التعاون الدولي:** قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ « عميل سري » ، واستدراج « مواطنون » و « مخبرون » باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الدولة الأخرى عند وجود ظروف ملائمة 6. **الجريمة الإلكترونية:** ينبغي النظر في إدراج جرائم الجرائم الإلكترونية في قائمة الجرائم للسماح «بالبحث عن بعد" أو تكليف عميل سري على الإنترنت

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المراقبة	لا تشريع	**التحليل القانوني** هذا هو إجراء وقائي اتخذته الشرطة لملاحقة الأفراد على جرائم تم التحضير لها في خارج الأراضي المصرية أو لملاحقة المجرمين الفارين خارج حدود مصر - نفذت بموجب اتفاقات التعاون الأمني واتفاقيات تسليم المجرمين[12] قد تستمر المطاردة الساخنة عبر الحدود والتي تبدأ في المياه الإقليمية لمصر خارج المياه الإقليمية. تتطلب هذه المسألة التنسيق مع الدولة المجاورة أو الدولة التي تتم المطاردة ضمن أراضيها، وذلك من أجل احترام مبدأ سيادة الدولة على أراضيها. ويمكن تنفيذ هذا التدبير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دون المس بالقوانين المحلية للدولة متلقية الطلب.[13] لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة لا توجد أحكام تؤكد ما إذا كان من الممكن استخدام المعلومات التي تم جمعها كدليل **تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 2003/725 بتاريخ 02/10/2003 أو 2. مجلس أوروبا: البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية وإعادة الرصد عبر الحدود (المادة 17) يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق.

12. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 76
13. نفس المرجع السابق

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن إجراءات المراقبة المطلوبة بغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية 3. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الحد الأدنى:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها 5. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول للمراقبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب أن تطلب الدولة مقدمة الطلب الحصول على المدة القصوى المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب 6. **المراجعة:** تأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء 7. **الاستعجال:** يتم الحصول على إذن بإجراء المراقبة ذي أثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 8. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية- يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 9. **المعلومات التلقائية:**[14] مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في مصر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم

14. المرجع نفسه، الصفحة 58 إشارة إلى وزارة العدل التي تقوم بإعداد مشروع القانون بشأن التدفق الحر للمعلومات - من غير المعروف ما إن كان قد صدر

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		10. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة. 11. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليا. ويؤمن هذا للعموم وجود الضمانات الملائمة التي تحميهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**قانون الإجراءات الجنائية** **المواد 95 و 206 و 206 مكرر** **المادة 95** لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط» جميع الرسائل والمراسلات والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر معلّل ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو لمدد «أخرى مماثلة **قانون الاتصالات 2003/10** **المادة 19** تلتزم جميع الجهات والشركات العاملة في مجال الاتصالات بموافاة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بما يطلبه من تقارير أو إحصاءات أو معلومات تتصل بنشاطه عدا ما يتعلق منها بالأمن القومي.	**التحليل القانوني** يمكن لقاضي التحقيق/أو النائب العام أن يصدر (عبر أمر قضائي صادر عن قاضٍ) أمر بتسجيل محادثات سلكية وغير مطلوبة في ظروف معينة. لا يشير قانون الإجراءات الجنائية إلى المحادثات التي تتم عبر الإنترنت أو أجهزة الحاسوب، ولم يتم البت في القضية من قبل محكمة النقض المصرية. وبما أن المادة ١٩ تتطلب تقديم جميع المعلومات المطلوبة، فإن هذا قد يشمل اعتراض الاتصالات. يتم إرسال طلبات التعاون القانوني المتبادل إلى مكتب التعاون الدولي في النيابة العامة. يتم إرسال الطلب إذا وافق عليه النائب العام إلى إدارة المعلومات والوثائق بوزارة الداخلية المصرية التي تقوم بتنفيذ الاعتراض من خلال ضباط الشرطة المدربين. يقوم هؤلاء الضباط بإعداد تقرير حول النتيجة دون إعطاء أي تفاصيل حول خطوات وتقنيات الاعتراض. يجب على ضباط الشرطة الذين يقومون بعمليات اعتراض رسائل البريد الإلكتروني وعناوين بروتوكول الإنترنت وحسابات شبكات التواصل الاجتماعي القيام بذلك دون انتهاك (خصوصية الأفراد الآخرين (أي تطفل مرافق لهذه العمليات. تتم كتابة أسس كل عمل اعتراض في قانون الإجراءات الجنائية مع الشروط اللازمة لإصدار مثل هذا القرار من قاضي التحقيق. **تحليل الثغرات** **:التوصيات** 1. ينبغي توفير شروط محددة لإلزام مزودو خدمة الاتصالات في مصر على التعاون في جمع المحتويات في الوقت الحقيقي، وينبغي إدراج الضمانات لضمان أن جمعها قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يجب مراعاة مراجعة المادة 29 من CITO (صادقت مصر عليها) والقسم 26 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
	المادة 64 يلتزم مشغلو ومقدمو خدمات» الاتصالات والتابعون لهم وكذلك مستخدمو هذه الخدمات بعدم استخدام أية أجهزه لتشفير خدمات الاتصالات إلا بعد الحصول على موافقة من كل من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي، ولا يسري ذلك على أجهزة التشفير الخاصة بالبث الإذاعي والتليفزيوني. ومع مراعاة حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يحميها القانون يلتزم كل مشغل أو مقدم خدمة أن يوفر على نفقته داخل شبكة الاتصالات المرخص له بها كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتي تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ممارسة اختصاصها في حدود القانون. على أن يتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة. كما يلتزم مقدمو ومشغلو خدمات الاتصالات ووكلائهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن مستخدميها من المواطنين ومن الجهات المختلفة بالدولة"..	2. يجب أن تكون هناك سلطة منفصلة ومحددة لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي مع ضمانات لضمان أن الجمع قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يمكن أخذ لغة القسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية في الاعتبار **القسم 25 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **جمع مرور البيانات** 1. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يأمر شخصًا يتحكم بهذه البيانات بما يلي: • جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة خلال فترة محددة؛ أو • التصريح ومساعدة ضابط [الشرطة] [قوة إنفاذ القانون] محدد لجمع أو تسجيل تلك البيانات. 2. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يسمح لـ [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة برسالة محددة خلال فترة محددة من خلال تطبيق الوسائل التقنية. **القسم 26 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **اعتراض بيانات المحتوى** 1. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن محتوى البلاغات الإلكترونية هو مطلوب بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن: • يطلب من مزود خدمة الإنترنت الذي تتوفر خدمته في [بلد المشرع] جمع أو تسجيل أو السماح أو مساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى المرتبطة بالاتصالات المحددة التي يتم إرسالها عن طريق نظام حاسوب، وذلك من خلال استخدام وسائل تقنية؛ أو • السماح لموظف [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل تلك البيانات من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 2. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 26.

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		اعتراض معلومات المحتوى - CITO المادة 29 1. تلتزم كل دولة طرف اعتماد الإجراءات التشريعية اللازمة المتعلقة بسلسلة من الجرائم المنصوص عليها في القانون المحلي، وذلك لتمكين السلطات المختصة من: a. تسجيل أو جمع المعلومات من خلال الوسائل التقنية في أراضي هذه الدولة الطرف، أو b. التعاون مع السلطات المختصة ومساعدتها على تسريع جمع وتسجيل معلومات المحتوى الخاصة بالاتصالات ذات الصلة في إقليمها والتي يتم نقلها عن طريق تكنولوجيا المعلومات. 2. إذا تعذر على الدولة الطرف، بسبب النظام القانوني المحلي، اعتماد الإجراءات المبينة في الفقرة 1 (أ)، يجوز لها اعتماد إجراءات أخرى بالشكل الضروري لضمان تسريع جمع وتسجيل معلومات المحتوى المقابلة الاتصالات ذات الصلة في أراضيها باستخدام الوسائل التقنية في ذلك الإقليم. 3. تلتزم كل دولة طرف اعتماد الإجراءات اللازمة لمطالبة مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية أي معلومات عند ممارسة السلطة المنصوص عليها في هذه المادة.
اعتراض الاتصالات	**قانون الإجراءات الجنائية** **المواد 95 و 206 و 206 مكرر** **قانون الاتصالات 2003/10** **المادتان 19 و 64**	**التحليل القانوني** وتتيح المواد 95 و 206 و 206 مكرر لقاضي التحقيق/ أو النائب العام أن يصدر (من خلال مرسوم قضائي صادر عن قاضٍ) أمرًا بتسجيل المحادثات السلكية وغير السلكية في ظروف معينة. تنطبق إجراءات عملية إعادة اعتراض الحاسوب المنفذة بناء على طلبات التعاون القانوني المتبادل على اعتراض الاتصالات وتؤكد المادة 95 من قانون الإجراءات الجنائية على وجود أمر معلل سارٍ لمدة ثلاثين يومًا. لا يوجد تعريف «الأمر المعلّل» أو أسس إعطاء الإذن. يمكن أن يكون الأمر الأولي لمدة أقصاها ثلاثين يومًا ويتم تجديده للفترة نفسها. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى: 1. **المعقولية:** يجب أن يثبت التشريع أن اعتراض الاتصالات المطلوب هو أقل تقنية انتهاكًا، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاعتراض سيكون مطبقًا على شخص أو رقم هاتف معين

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 3. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء يبرر الاستمرار في استخدام اعتراض الاتصالات 4. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 5. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 6. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًاوالشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في مصر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 7. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 8. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	قانون الإجراءات الجنائية المواد 95 و 206 و 206 مكرر قانون الاتصالات 10/2003 المادتان 19 و 64	**التحليل القانوني** تسمح المواد 95 و 206 و 206 مكرر لقاضي التحقيق/أو النائب العام (من خلال مرسوم قضائي صادر عن قاضٍ) بإصدار أمر بتسجيل المحادثات اللاسلكية في ظروف معينة. تنطبق إجراءات عملية إعادة اعتراض الحاسوب المنفذة بناء على طلبات التعاون القانوني المتبادل على عمليات التحقيق السرية أو تسجيل الصوت. وتؤكد المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على وجود أمر معلل سارٍ لمدة ثلاثين يومًا. لا يوجد تعريف «أمر معلّل» أو أسس إعطاء الإذن. يمكن أن يكون الأمر الأولي لمدة أقصاها ثلاثين يومًا ويتم تجديده للفترة نفسها. تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اعتماد المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى: 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا 2. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 3. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 4. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية 5. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 6. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		7. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 8. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة. 9. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئًا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
أجهزة التعقب	لا تشريع	**تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى: 1. القانونية: يشترط وجود حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا لتثبيت جهاز التعقب 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن جهاز التعقب المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدَت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون استخدام جهاز التعقب متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام جهاز التعقب من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى لتمكينها من نشر جهاز تعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في مصر لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
التسليم الخاضع للمراقبة	لا تشريع	بما أن مصر قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية فيينا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن هذه الاتفاقيات يمكن أن تكون الأساس لأي ترتيب مناسب مع دولة أخرى. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** وينبغي مراعاة إن كان ذلك مناسبًا في التشريع على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **التحليل القانوني الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. التنسيق: إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[15]
المخبرون	لا تشريع	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون المصري باتخاذ إجراءات التسلل من قبل المخبرين وليس هنالك لحد الآن إطار قانوني للتعامل مع المخبرين. ومع ذلك، ينص حكم صادر عن محكمة النقض على أنه يمكن القيام بهذا الإجراء من قبل ضابط شرطة فقط، ودون الإفصاح عن هويته لمنع تعرضه للخطر **تحليل الثغرات** **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى: 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب على النائب العام أو قاضي التحقيق أن يقرر أن التسلل المقترح ضروري للغاية لأغراض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن التسلل المطلوب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة

15. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، دليل التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل أن يعطي إذنًا باستخدام مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.
عملاء سرّيسرّيون	لا يوجد معادل	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون باستخدام عملاء محليين أو أجانب لتنفيذ عمليات التسلل في مصر. على الرغم من أن محكمة النقض قد قبلت ذلك في عدة حالات. تسمح المادة 19 من قانون الاتصالات بتاريخ 2003/10 بتقديم أنواع المساعدة كافة من قبل مقدمي خدمات الاتصالات أو المشغلين - وهذا يمكن أن يشمل عميلًا سريًا.

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. الاستدراج: إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها. e. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

مصر		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		f. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. g. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم «.[16] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. ويمكن أن يشمل ذلك إذنًا شفويًا يليه إذن خطّي من النائب العام أو قاضي التحقيق i. **القيود الزمنية:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 4. التعاون الدولي: قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ « عميل سري « ، واستدراج « مواطنون « و « مخبرون « باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 5. الجريمة الإلكترونية: ينبغي أخذ حكم محدد بعين الاعتبار (بدلاً من المادة 19 الشاملة من قانون الاتصالات رقم 2003/10) التي تسمح باستخدام عميل سرّي على الإنترنت.

16. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf page 273

تمتلك إسرائيل تشريعات وإجراءات تسمح باستخدام نطاق واسع من تقنيات التحقيق الخاصة التي صممت لزيادة كفاءة إنفاذ القانون مع الحفاظ في نفس الوقت على حماية جميع الحقوق الفردية الشرعية المنصوص عليها في القوانين الأساسية الإسرائيلية. في الوقت الحالي، وللأسف، يجعل الوضع الأمني السائد عند الحدود البرية لإسرائيل غير ممكنا تطبيق أي إطار تشريعي أكثر تحديدًا لإنفاذ القانون والتعاون عبر الحدود. تملك إسرائيل القدرة على التعاون وتقوم بذلك في حالات محددة.

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	**التشريع الوطني**	**ملاحظات**
المراقبة	**القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته** **المادة 7:** a. يحق لكل إنسان أن يتمتع بالخصوصية وستر الحياة الشخصية. b. لا يجوز الدخول إلى خصوصية شخص معين بدون أخذ موافقته. c. لا يجوز إجراء تفتيش في خصوصية شخص ما ، أو جسده، أو مقتنياته الشخصية. d. لا يجوز المس بسرية حديث شخص، كتاباته أو تسجيلاته.	**التحليل القانوني**[17] يسمح للشرطة بالقيام المراقبة أو المراقبة في المجال العام مع أو بدون وسائل تقنية إذا أجريت (1) بما يتفق مع «المبادئ / القيم العامة للدولة » ؛ (2) كان بها هدف يستحق ذلك؛ (3) ليست مفرطة (اختبار التناسب) المادة 8 من القانون الأساسي. قانون التعاون القانوني الدولي 1998-5758 **ينطبق على اتفاقيات التعاون القانوني المتبادل على النحو المبين أعلاه المتعلق باعتراض الاتصالات** تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA)، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 725/2003 بتاريخ 2003/10/02 **أو** 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17) يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 2. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء

17. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 86

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		3. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من الهيئة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بإجراء المراقبة بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 4. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 5. **المعلومات التلقائية:**[18] مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) والقسم 32 من قانون التعاون القانوني بين الدول - 1998-5758 من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في إسرائيل لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 6. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة. 7. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليًا.ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

18. مرجع الصفحة 58 إشارة إلى وزارة العدل التي تقوم بإعداد مشروع القانون بشأن التدفق الحر للمعلومات - من غير المعروف ما إن كان قد صدر

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
اعتراض الاتصالات	**قانون التنصت على المكالمات الهاتفية 1979** **(الهاتف)** **قانون أصول المحاكمات الجزائية (الاعتقال والبحث)، 1969.** **(البريد)**	**التحليل القانوني**[19] يسمح قانون التنصت على المكالمات الهاتفية لعام 1979 بمراقبة أو تسجيل أو نسخ محادثات الآخرين دون موافقة أي من المشاركين. تم تعديل قانون التنصت على المكالمات الهاتفية لعام 1979 في عام 1995 للحفاظ على التوازن بين المصالح والحقوق، مع الحق في الخصوصية من خلال التنصت على المكالمات الهاتفية المأذون بها من قبل القضاء. يحدد قانون حماية الخصوصية لعام 1981 القيود القانونية وغير القانونية على الخصوصية. وتشمل: التقييد المعقول للخصوصية من قبل سلطة الأمن أثناء أدائها لمهامها (أي تحقيقات الشرطة). يعطى الحق في الخصوصية الأولوية، ولا تقبل الأدلة التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة إلا في حالات استثنائية للحفاظ على سيادة القانون.[20] يعرّف القانون المحادثة على أنها الحديث المحكي، أو عبر الهاتف، والهاتف المحمول، وموجات الراديو، والفاكس، والتلكس، والطابعة عن بعد. يجوز استخدام هذا الإجراء عند الضرورة لاكتشاف جريمة مصنفة كجناية أو التحقيق فيها أو منع ارتكابها (جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات)، أو لاكتشاف المجرمين الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم أو القبض عليهم، أو لأجل تحقيق هدف مصادرة الممتلكات المرتبطة بهذه الجرائم. رئيس محكمة المنطقة أو نائبه المفوض هو الجهة المخوّلة لإعطاء إذن بالتنصت على المكالمات الهاتفية من خلال مذكرة قضائية. يجب كما ذُكر سابقًا أن يُقدَّم طلب للحصول على أمر قضائي وما (Nitzav Mishneh) من قبل ضابط شرطة برتبة قائد فوق. يجب تقديم الطلب باستخدام نموذج قياسي، ويحدد من جملة المعلومات المدونة فيه، الأساس الواقعي الذي يستند إليه الطلب، وأسباب الطلب، وتفاصيل الإجراء المطلوب، وأن يقدم من طرف واحد. يمنح الإذن بعد أن تنظر الهيئة المختصة في خطورة انتهاك الخصوصية، ويجوز استخدام هذا الإجراء عند الضرورة لاكتشاف جريمة مصنفة كجناية أو التحقيق فيها أو منع ارتكابها (جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات)، أو لاكتشاف المجرمين الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم أو القبض عليهم، أو لأجل تحقيق هدف مصادرة الممتلكات المرتبطة بهذه الجرائم. يجب أن يحدد التصريح هوية الشخص أو هوية الخط أو تركيبه أو مكانه أو نوع المحادثات وأساليب التنصت. يجب أن تكون مدة الإذن إلى حد ثلاثة أشهر ويمكن تمديدها من وقت لآخر. يقوم مفوض الشرطة مرة واحدة في الشهر بتقديم تقرير عن التصاريح الصادرة. يخول مفوض الشرطة بإصدار إذن عاجل لمدة 48 ساعة عندما لا يكون هناك وقت للحصول على إذن، ويكون الأذن ضروريًا لمنع جناية واكتشاف مرتكبها. يقوم

19. بطاقات يوروميد 2014 الصفحات 84-82
20. محكمة العدل العليا 3815/90 غيلات ضد وزير الأمن الداخلي وآخرين؛ 3816 بيفيت وآخرون ضد وزير الأمن الداخلي وآخرين

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		المفوض بتقديم تقرير إلى النائب العام فور إصدار الإذن ويكون للأخير سلطة سحبه. يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية (الاعتقال والتفتيش) لعام 1969 بمصادرة الأشياء، بما في ذلك المواد البريدية، عندما يكون ذلك ضروريًا لضمان تقديم الأغراض بهدف التحقيق أو المحاكمة أو أية إجراءات أخرى. يجوز للشرطة التقدم بطلب إلى المحكمة لإصدار أمر تفتيش. يجب أن يتضمن الطلب من بين أمور أخرى، تفاصيل الجريمة التي يطلب بشأنها أمر التفتيش، وتفاصيل الغرض المطلوب والمكان الذي سيتم فيه التفتيش. يتم إصدار المذكرة وفق إجراءات قانونية من طرف واحد، مع تحديد المكان الذي سيتم إجراء التفتيش فيه، وتفاصيل الغرض الذي يجري التفتيش عنه وتاريخ التنفيذ. بموجب القانون ، قد يتم تلقي طلبات التعاون القانوني المتبادل من قبل مديرية المحاكم، أو مدير إدارة الشؤون الدولية في مكتب النائب العام أو المفتش العام للشرطة الإسرائيلية أو رئيس شعبة الاستخبارات. من الناحية العملية، تُرسل الطلبات إلى الإدارة القضائية التي ترسلها إلى وحدة المساعدة القانونية التابعة للشرطة الإسرائيلية التي تشرف على تنفيذ الطلبات من السلطات المختصة. في بعض الحالات، تتشاور تتشاور وحدة التعاون القانوني مع إدارة الشؤون الدولية بشأن تنفيذ الطلب. في حين يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ طلبات التعاون القانوني من قبل وزارة الشؤون الخارجية في مكتب النائب العام ووحدة التعاون القانوني، فإن وزير العدل فقط هو المخول برفض طلب تعاون قانوني مقدم. يجب أن يحدد طلب التعاون القانوني نوع الإجراءات التي تُطلب من أجلها المساعدة، والحقائق التي تشكل أساس الاشتباه في ارتكاب الجريمة وعلاقته بالمساعدة المطلوبة. يجب النظر في طلبات المساعدة من هذا النوع إلى جملة أمور، من بينها إن كان الطلب متوافقًا مع متطلبات القانون الإسرائيلي وذلك فيما يتعلق بإصدار أمر التنصت على المكالمات الهاتفية، على النحو المنصوص عليه أعلاه تقوم الشرطة بتنفيذ الإجراءات المطلوبة في إطار الطلب. لا لسلطات إنفاذ القانون (SOPs) توجد إجراءات تشغيل قياسية من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة. تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق.

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، القسم 32 من قانون التعاون القانوني بين الدول - 1998-5758 من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**قانون التنصت على المكالمات الهاتفية 1979**	**التحليل القانوني**[21] يسمح قانون التنصت على المكالمات الهاتفية لعام 1979 بمراقبة أو تسجيل أو نسخ محادثات الآخرين دون موافقة أي من المشاركين، ويظل ذلك خاضعًا لحماية الخصوصية (راجع أعلاه إعادة الاعتراض). يعرّف القانون المحادثة على أنها الحديث المحكي، والهاتف، والهاتف المحمول، وموجات الراديو، والفاكس، والتلكس، والطباعة عن بعد **والتواصل بين أجهزة الحاسوب.** يجوز استخدام هذا الإجراء عند الضرورة لاكتشاف جريمة مصنفة كجناية أو التحقيق فيها أو منع ارتكابها (جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات)، أو لاكتشاف المجرمين الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم أو القبض عليهم، أو لأجل تحقيق هدف مصادرة الممتلكات المرتبطة بهذه الجرائم. قانون التعاون القانوني الدولي 1998-5758 ينطبق على اتفاقيات التعاون القانوني وفق ما هو مبين أعلاه فيما يتعلق باعتراض الاتصالات.

21. بطاقات يوروميد 2014 الصفحات 84-82

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** يجب إيجاد حكم يلزم مزودو خدمة الاتصالات في إسرائيل بالتعاون من أجل جمع المحتوى في الوقت الحقيقي؛ وينبغي إضافة الضمانات لضمان أن جمعها قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يجب مراعاة والقسم 26 من مواءمة سياسات BC مراجعة المادة 21 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية. إضافة لذلك، يجب أن يكون هناك حكم قانوني لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي. المادة 20 من اتفاقية بودابست والقسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية هي سوابق معمول بها: - **المادة 20** من اتفاقية بودابست **جمع بيانات مرور البيانات في الوقت الحقيقي** 1. يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاته المختصة من: a. أ. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف، و b. ب. إلزام مزود خدمة الاتصالات، في حدود قدرته التقنية الحالية: i. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف؛ أو ii. التعاون ومساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل، مرور بيانات الاتصالات المرتبطة باتصالات محددة في أراضيها، والمرسلة عن طريق نظام حاسوب، وذلك في الوقت الحقيقي. 2. في الحالات التي لا يمكن فيها لأي طرف، بسبب المبادئ المستقرة في نظامه القانوني الداخلي، أن يعتمد التدابير المشار إليها في الفقرة 1.أ، يجوز له بدلا من ذلك اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى قد تكون ضرورية لضمان جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة مرسلة في أراضيه، في الوقت الفعلي، من خلال تطبيق الوسائل التقنية على ذلك الإقليم. 3. يعتمد كل طرف التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لإلزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تنفيذ أي سلطة منصوص عليها في هذه المادة وأي معلومات تتعلق بها. 4. تخضع الصلاحيات والإجراءات المشار إليها في هذه المادة للمادتين 14 و 15.

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		القسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **جمع مرور البيانات** 1. إذا تأكد [قاضٍ] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يأمر شخصًا يتحكم بهذه البيانات بما يلي: • جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة خلال فترة محددة؛ أو • التصريح ومساعدة ضابط [الشرطة] [قوة إنفاذ القانون] محدد لجمع أو تسجيل تلك البيانات. 2. إذا تأكد [قاضٍ] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يسمح لـ [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل مرور بيانات المرتبطة برسالة محددة خلال فترة محددة من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 3. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 25.
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	**قانون التنصت على المكالمات الهاتفية 1979**	**التحليل القانوني**[22] يسمح قانون التنصت على المكالمات الهاتفية لعام 1979 بمراقبة محادثة أو تسجيلها أو نسخها عن طريق تطبيق ما دون موافقة أي من المشاركين عندما يكون ذلك ضروريًا لاكتشاف جريمة مصنفة على أنها جناية أو التحقيق فيها أو منع ارتكابها (جرائم يعاقب عليها السجن 3 سنوات على الأقل)، أو الكشف المجرمين الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم والقبض عليهم، أو في سياق تحقيق يهدف لمصادرة الممتلكات المرتبطة بهذه الجرائم. كما يسمح للهيئة المصرح لها، كما هو منصوص عليه، بالمراقبة والتسلل إلى مكان خاص لتركيب الوسائل اللازمة لذلك الغرض. قانون التعاون القانوني الدولي 5758-1998 ينطبق على اتفاقيات التعاون القانوني وفق ما هو مبين أعلاه فيما يتعلق بالاعتراض.

22. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 84

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة 2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) القسم 32 من قانون التعاون القانوني بين الدول - 1998-5758 من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 4. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
أجهزة التعقب	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** في حين لا يوجد تشريع محدد يسمح باستخدام أجهزة التعقب، فإن التشريع في إسرائيل مصمم لمنع انتهاكات الخصوصية الفردية، بحيث يتم استبعاد الإجراءات التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة، من أجل تطبيق القانون بطريقة شرعية وقانونية من هذه المحظورات. لذلك، يُسمح باستخدام أساليب تحقيق خاصة (مثل استخدام أجهزة التعقب) من جانب سلطات إنفاذ القانون في الظروف الملائمة

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. تُقترح أن تكون معايير التطبيق التالية كحد أدنى في التشريع المحلي إذا نُفّذت بطريقة معقولة مع مراعاة المادتين 7 و 8 من القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته: 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الجهاز السري المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يقتنع كل من يقوم بالتعقب بأن جهاز التعقب هو طريقة جمع المعلومات المستهدفة الأقل تدخلية 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 5. **الحد الأدنى:** يجب أن يقتنع السلطات بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من الهيئة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، القسم 32 من قانون التعاون القانوني الدولي 5758-1998 من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى بما يمكنها من استخدام متعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في إسرائيل لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
التسليم الخاضع للمراقبة	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** وبما إسرائيل قد صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية فيينا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنها يمكن أن تكون الأساس لأي ترتيب ملائم مع دولة أخرى.

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC)، القسم 32 مت قانون التعاون القانوني الدولي 5758-1998 من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** ينبغي مراعاة إن كان ذلك مناسبًا في على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة 5. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[23]

23. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، دليل التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المخبرون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني[24]** يمكن تفعيل «المخبر» على المدى الطويل أو مرة واحدة وتعطى هويته حصانة ضد الكشف. على الرغم من ما سبق، يجوز للمحكمة وفقاً لقانون البيّنات لعام 1971 وبناء على طلب المدعى عليه، أن تأمر بالكشف عن هوية المخبر إذا كان ذلك ضروريًا لدفاع المتهم. وفي هذه الحالة، يكون أمام الادعاء إما الكشف عن هوية المخبر أو سحب لائحة الاتهام. من غير المعروف ما إذا كانت هناك إجراءات تشغيل قياسية للمخبرين أو للتعامل معهم. قانون التعاون القانوني الدولي 5758-1998 ينطبق على اتفاقيات التعاون القانوني وفق ما هو مبين أعلاه فيما يتعلق بالاعتراض. تحليل الثغرات **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق
		التحليل القانوني[25] قد يكون الوكيل شرطيًا أو مواطنًا (قد يكون أيضًا مجرمًا مستعدًا للتعاون مع الشرطة). إن الشرطي-العميل هو عميل يتم تشغيله سراً من أجل جمع المعلومات و يستمر في عمله كشرطي عندما ينتهي نشاطه هذا. المصدر، أو المواطن العميل، هو مصدر جنائي أو استخباراتي، أو أي شخص آخر تم تشغيله سرا من قبل الشرطة من أجل جمع الأدلة. تتم إدارة التشغيل في إطار «»اتفاقية تشغيل يعتمد تشغيل العميل على وجود أساس للاشتباه في أن الهدف الذي يتم تشغيل الوكيل ضده متورط في ارتكاب جرائم، تصنف بشكل عام في فئة الجناية (جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات). قانون التعاون القانوني الدولي 5758-1998 ينطبق على اتفاقيات التعاون القانوني وفق ما هو مبين أعلاه فيما يتعلق بالاعتراض. تنفذ الشرطة إجراءات التعاون القانوني المتبادل، وتقوم وحدة التحقيق في الشرطة بمواكبة أنشطة الوكيل عن طريق "منشّطين" (رجال شرطة مدربين لهذا الغرض)، ويقدمون تقارير عن أنشطته إلى مكتب النائب العام في المقاطعة. يلتزم الوكيل بتقديم تقرير إلى مشغليه عن كل فعل يقوم به. ويشمل هذا عملاء الدولة مقدمة الطلب الذين يؤذن لهم بموجب القانون الإسرائيلي.

24. بطاقات يوروميد صفحة 89
25. بطاقات يوروميد 2014 الصفحات 88-87

إسرائيل		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
عملاء سرّيسرّيون	**لا تشريع**	من غير المعروف ما إذا كانت هناك إجراءات تشغيل قياسية للعملاء السريين أو للتعامل معهم. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. يمكن لاتفاق منطقة واسعة أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 4. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. 5. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم «.[26] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية 6. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. 7. **الإطار الزمني:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 8. **الجريمة الإلكترونية:** ينبغي مراعاة السماح باستخدام عميل سري على الإنترنت

26. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf page 273

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المراقبة	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** .لا توجد أحكام تسمح باستخدام المراقبة لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة لا توجد أحكام تسمح بالمطاردة الساخنة والمراقبة عبر الحدود. تحليل الثغرات **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات .تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة :الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 725/2003 بتاريخ 2003/10/02 **أو** 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17) يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يثبت أي إذن ممنوح من قبل محكمة مختصة أو من قبل االنائب العام أن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن تقتنع المحكمة المختصة أو النائب العام بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها e. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني للمراقبة أطول من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب أن تطلب الدولة مقدمة الطلب الحصول على المدة القصوى المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 4. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة.

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
اعتراض الاتصالات	**الدستور الأردني** **المادة 18** تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف ،إلا في الأحوال المعينة في القانون .ووفقا لأحكام الدستور الأردني **قانون الاتصالات بصيغته المعدلة رقم 13 لسنة 1995** **المادة 56** تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة .المسؤولية القانونية **المادة 65** أ . للهيئة الحق بتعقب مصدر أي موجات راديوية لمتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون ان يعتبر ذلك خرقا لسرية الرسائل أو مخالفة أحكام .القوانين النافذة ب. لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم التقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك .الرسائل بالعقوبات المقررة قانونا **المادة 71** كل من نشر أو أشاع مضمون أي اتصال	**التحليل القانوني[27]** يشير القانون الوطني إلى خصوصية الاتصالات (المادة 18 من الدستور الأردني وقانون الاتصالات رقم 56) التي تحظر انتهاك الخصوصية (قانون الاتصالات، المادة 65 والمادة 71). تسمح المادة 88 من قانون أصول المحاكمات الجزائية بمراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية واعتراض البريد، ولكنها لا تحدد إجراءات أو معايير اعتراض الاتصالات. يثير ذلك الأسئلة التالية: 1. هل يوجد اختبار قانوني يأخذ بعين الاعتبار ما يلي: a. التناسب بين آثار تقنيات التحقيق الخاصة - أي تقييم في ضوء خطورة الجريمة ومراعاة طبيعة الاعتراض المتطفلة؟ b. مراعاة تقنيات التحقيق الخاصة أقل تدخلية قبل طلب اعتراض؟ c. مراعاة التدخل الذي يستتبعه ذلك؟ 2. هل هناك أي ضمانات على استخدام اعتراض الاتصالات كدليل، على سبيل المثال مادة مميزة غير مقبولة؟ 3. هل توجد تدابير مناسبة لضمان أن التكنولوجيا اللازمة لاعتراض الاتصالات تستوفي الحد الأدنى من متطلبات السرية والنزاهة والتوفر؟ 4. هل هناك أي إجراء لحماية التقنيات والمنهجية والمصادر الحساسة؟ 5. هل هو اعتراض لموضوع أو لرقم هاتف؟ **تحليل الثغرات** **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الاعتراض المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدت أو أنها غير قابلة للتطبيق.

٢٧. بطاقات يوروميد 2014 الصفحات 123-120

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
	بواسطة شبكة اتصالات عامة أو خاصة أو رسالة هاتفية اطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (100) دينار ولا تزيد على (300) دينار أو بكلتا العقوبتين. **قانون أصول المحاكمات الجزائية:** **المادة 88** للمدعي العام أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الرسائل والمراسلات والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق كافة الرسائل البرقية كما يجوز له مراقبة المحادثات الهاتفية متى كان لذلك فائدة في إظهار الحقيقة.	2. **المعقولية:** يجب أن يثبت التشريع بأن اعتراض الاتصالات هو أقل تقنيات التحقيق الخاصة الهادفة لجمع المعلومات المستهدفة تدخلية، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاعتراض سيكون مطبقًا على موضوع أو رقم هاتف معين 3. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الاعتراض متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل أن يعطي إذنًا باعتراض الاتصالات. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي إيلاء الاعتبار لنهج شامل للجرائم أو الحد من العقوبة مثل تعريف الجريمة الخطيرة في UNTOC (المادة 2 (ب)) بالسجن لمدة أكثر من 4 سنوات - وهذا يمكّن من تجنب أي شك حول الجرائم ذات الصلة لتطبيق الاعتراض. 5. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى للتعاون الدولي وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 6. **التجديد:** إجراء قياسي للتجديد لتبرير الاستخدام المستمر لاعتراض الاتصالات. 7. **الاستعجال:** يتم الحصول على إذن الاعتراض بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 8. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		9. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًاوالشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 10. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 11. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لعام 2015** **المادة 13** أ - مع مراعاة الشروط والأحكام المقررة في التشريعات النافذة ومراعاة حقوق المشتكى عليه الشخصية، يجوز لموظفي الضابطة العدلية، بعد الحصول على إذن من النائب العام المختص أو من المحكمة المختصة، الدخول إلى أي مكان تشير الدلائل إلى استخدامه لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، كما يجوز لهم تفتيش الأجهزة والأدوات والبرامج وأنظمة التشغيل والشبكة المعلوماتية والوسائل التي تشير الدلائل في استخدامها لارتكاب أي من تلك الجرائم، وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظم محضرا بذلك ويقدمه إلى النائب العام المختص. ب - مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة ومراعاة حقوق الآخرين ذوي النية الحسنة، وباستثناء	**التحليل القانوني** تسمح هذه المادة للشرطة القضائية باعتراض الاتصالات بإذن من النائب العام تحليل الثغرات **التوصيات:** ينبغي اتخاذ تدابير لإلزام مزودو خدمة الاتصالات في الأردن بالتعاون مع جمع المحتويات في الوقت الحقيقي لجميع الجرائم؛ وينبغي إدراج الضمانات لضمان أن تكون عمليات الاعتراض والجمع قانونية وضرورية ومعقولة ومتناسبة مع الحالة. والمادة 21 من CITO يجب مراعاة مراجعة المادة 29 من اتفاقية بودابست والقسم 26 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية **المادة 21** من اتفاقية بودابست **اعتراض بيانات المحتوى** 1. يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من الإجراءات، فيما يتعلق بمجموعة من الجرائم الخطيرة التي يحددها القانون المحلي، لتمكين سلطاته المختصة من: a. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف، و

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
	المرخص لهم وفق أحكام قانون الاتصالات ممن لم يشتركوا باي جريمة منصوص عليها في هذا القانون، يجوز لموظفي الضابطة العدلية ضبط الأجهزة والأدوات والبرامج وأنظمة التشغيل والشبكة المعلوماتية والوسائل المستخدمة لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها أو يشملها هذا القانون والأموال المتحصلة منها والتحفظ على المعلومات والبيانات المتعلقة بارتكاب أي منها. ج - للمحكمة المختصة الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والوسائل والمواد وتوقيف أو تعطيل عمل أي نظام معلومات أو موقع الكتروني مستخدم في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها أو يشملها هذا القانون ومصادرة الأموال المتحصلة من تلك الجرائم والحكم بإزالة المخالفة على نفقة الفاعل.	b. إلزام مزود خدمة الاتصالات، في حدود قدرته التقنية الحالية: i. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف؛ أو ii. التعاون ومساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي، لاتصالات محددة تتم في أراضيها وترسل عن طريق نظام حاسوبي. 2. في الحالات التي لا يمكن فيها لأي طرف، بسبب المبادئ المستقرة في نظامه القانوني الداخلي، أن يعتمد التدابير المشار إليها في الفقرة 1.أ، يجوز له بدلا من ذلك اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى قد تكون ضرورية لضمان جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة مرسلة في أراضيه، في الوقت الحقيقي، من خلال تطبيق الوسائل التقنية على ذلك الإقليم. 3. يعتمد كل طرف التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لإلزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تنفيذ أي سلطة منصوص عليها في هذه المادة وأي معلومات تتعلق بها. 4. تخضع الصلاحيات والإجراءات المشار إليها في هذه المادة للمادتين 14 و 15. **القسم 26 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **اعتراض بيانات المحتوى** 1. إذا تأكد [قاضٍ] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن محتوى البلاغات الإلكترونية هو مطلوب بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن: • يطلب من مزود خدمة الإنترنت الذي تتوفر خدمته في [بلد المشرع] جمع أو تسجيل أو السماح أو مساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى المرتبطة بالاتصالات المحددة التي يتم إرسالها عن طريق نظام حاسوب، وذلك من خلال استخدام وسائل تقنية؛ أو • السماح لموظف [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل تلك البيانات من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 2. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 26. **اعتراض معلومات المحتوى - CITO المادة 29** 1. تلتزم كل دولة طرف اعتماد الإجراءات التشريعية اللازمة المتعلقة بسلسلة من الجرائم المنصوص عليها في القانون المحلي، وذلك لتمكين السلطات المختصة من: a. أ. تسجيل أو جمع المعلومات من خلال الوسائل التقنية في أراضي هذه الدولة الطرف، أو

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		b. التعاون مع السلطات المختصة ومساعدتها على تسريع جمع وتسجيل معلومات المحتوى الخاصة بالاتصالات ذات الصلة في إقليمها والتي يتم نقلها عن طريق تكنولوجيا المعلومات. 2. إذا تعذر على الدولة الطرف، بسبب النظام القانوني المحلي، اعتماد الإجراءات المبينة في الفقرة 1 (أ)، يجوز لها اعتماد إجراءات أخرى بالشكل الضروري لضمان تسريع جمع وتسجيل معلومات المحتوى المقابلة الاتصالات ذات الصلة في أراضيها باستخدام الوسائل التقنية في ذلك الإقليم. 3. تلتزم كل دولة طرف اعتماد الإجراءات اللازمة لمطالبة مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية أي معلومات عند ممارسة السلطة المنصوص عليها في هذه المادة.
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	**لا تشريع**	تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض .وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب وجود حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرًا وتركيب جهاز مخبّأ 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الجهاز السري المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد تم استنفادها أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يثبت أي إذن يعطى موجب التشريع أن الجهاز السري المستخدم بغرض جمع المعلومات المستهدفة هو الأقل تدخلية 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسية، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
أجهزة التعقب	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** يؤكد استبيان الأردن أنه يمكن استخدام أجهزة التعقب؛ لم يتم تقديم أي أساس قانوني لذلك تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب وجود حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب متعقب 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن المتعقب المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو المحكمة المختصة مقتنعًا بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو المحكمة المختصة بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام متعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام جهاز التعقب من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من الهيئة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى لتمكينها من نشر جهاز تعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الأردن لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
التسليم الخاضع للمراقبة		**التحليل القانوني**[28] قد يحدث التسليم الخاضع للمراقبة عندما تكون دولة مجاورة على دراية بوجود تهريب أو مخدرات. يقوم الأردن، بأجهزته الأمنية، سواء الشرطة أو حرس البادية أو دائرة الجمارك، بمقاضاة ذلك الشخص ومحاكمة المتهم بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الجمارك وقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بصيغته المعدلة رقم 11 لعام 1988. بما أن الأردن قد صادق على اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية فيينا، (UNTOC) لمكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن هذه الاتفاقيات يمكن أن تكون الأساس لأي ترتيب ملائم مع دولة أخرى لا توجد اتفاقية ثنائية معها. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** وينبغي مراعاة إن كان ذلك مناسبًا في التشريع على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة 5. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة

28. بطاقات يوروميد صفحة 156

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[29]
المخبرون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون الأردني أن تتم إجراءات التسلل من قبل المخبرين. أو توفير إطار قانوني لإدارة المخبرين. تحليل الثغرات **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء بالاتساق. يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب على النائب العام أو المحكمة المختصة أن يقرر أن التسلل المقترح ضروري للغاية لأغراض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو المحكمة المختصة مقتنعين بأن الجهاز المخبّأ هو تقنية التحقيق الخاصة الأقل تدخلية الهادفة لجمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو المحكمة المختصة إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

29. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، دليل التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو المحكمة المختصة بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.
عملاء سرّيسرّيون	لا تشريع	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون باستخدام عملاء محليين أو أجانب لتنفيذ عمليات التسلل في الأردن **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يثبت مقدم الطلب أن التسلل المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدت أو أنها غير قابلة للتطبيق.

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو المحكمة المختصة مقتنعين بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو المحكمة المختصة بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها. e. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة f. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. g. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم «.[30] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية

30. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf page 273

الأردن		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. i. **الإطار الزمني:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 4. **التعاون الدولي:** قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ «عميل سري»، واستدراج «مواطنون» و «مخبرون» باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 5. **الجريمة الإلكترونية:** استخدام عميل سري على الإنترنت

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المراقبة	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** .لا توجد أحكام تسمح باستخدام المراقبة يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية للمدعي العام في محكمة النقض (أو في حالات الضرورة الملحة النائب العام) بالسماح بتقنية التحقيق الخاصة هذه بناء على سبب محدد. لا يوجد إجراء مستبعد لكن المعلومات الأساسية التالية مطلوبة على أساس المعاملة بالمثل: اسم (LOR) لتنفيذ كتاب التوصية موضوع المراقبة مدة استخدام المراقبة وملخص للحالة يؤكد لماذا كانت المراقبة ضرورية لا توجد أحكام تسمح بالمطاردة الساخنة والمراقبة عبر .الحدود تحليل الثغرات **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات .تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 725/2003 بتاريخ 2003/10/02 **أو** 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17) يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** اقتناع النائب العام أو قاضي التحقيق بأن المراقبة ضرورية لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 4. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة. 5. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
اعتراض الاتصالات	**القانون 99/140 ، المعدل بموجب القانون 99/158.** **المواد 2 و 3 و 9**	**التحليل القانوني[31]** يسمح القانون 99/140 بصيغته المعدلة في القانون 99/158 باعتراض جميع وسائل الاتصال والاستماع إليها ومراقبتها (... (الهواتف والهواتف المحمولة والفاكس والبريد الإلكتروني لا يمكن اعتراض الاتصالات إلا بعد اتخاذ قرار قضائي أو إداري على النحو المنصوص عليه في المادتين 2 و 3 من القانون 99/140 وذلك لمدة أقصاها شهران قابلة للتجديد. تسمح المادة 2 باعتراض الاتصالات في الحالات العاجلة جدًا إذا كانت متعلقة بجرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنة. تسمح المادة 9 لوزير الدفاع ووزير الداخلية باعتراض الاتصالات بعد موافقة رئيس الوزراء وذلك من أجل جمع المعلومات عن جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة. يثير ذلك الأسئلة التالية: 1. هل يوجد اختبار قانوني يأخذ بعين الاعتبار ما يلي: a. التناسب بين آثار تقنيات التحقيق الخاصة - أي تقييم في ضوء خطورة الجريمة ومراعاة طبيعة الاعتراض المتطفلة؟ b. مراعاة تقنيات التحقيق الخاصة أقل تدخلية قبل طلب اعتراض؟ c. مراعاة التدخل الذي يستتبعه ذلك؟

31. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 160

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. هل هناك أي ضمانات على استخدام اعتراض الاتصالات كدليل، على سبيل المثال مادة مميزة غير مقبولة؟ 3. هل توجد تدابير مناسبة لضمان أن التكنولوجيا اللازمة لاعتراض الاتصالات تستوفي الحد الأدنى من متطلبات السرية والنزاهة والتوفر؟ 4. هل هناك أي إجراء لحماية التقنيات والمنهجية والمصادر الحساسة؟ 5. هل هو اعتراض لموضوع أو رقم هاتف أوبريد إلكتروني أو ما شابه؟ **تحليل الثغرات** **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر .زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الاعتراض المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 2. **المعقولية:** يجب أن ينص التشريع على أن الاعتراض المقترح بغرض جمع المعلومات المستهدفة هو التقنية الأقل انتهاكًا، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاعتراض سيكون مطبقًا على موضوع أو رقم هاتف معين 3. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الاعتراض متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى للتعاون الدولي وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 5. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًاوالشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 7. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كمايقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 8. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	القانون 99/140 ، المعدل بموجب القانون 99/158. المواد 2 و 3 و 9	**التحليل القانوني** القانون 99/140، بصيغته المعدلة بموجب القانون 99/158. يسمح باعتراض الاتصالات وجميع وسائل الاتصال، والتنصت عليها ومراقبتها، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني؛ ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشمل اعتراض تطبيقات المراسلة **تحليل الثغرات** **التوصيات:** يجب اتخاذ تدابير لإلزام مزودو خدمة الاتصالات في لبنان بالتعاون من أجل جمع المحتوى في الوقت الحقيقي؛ وينبغي اتخاذ الضمانات للتأكد من أن جمعها قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يجب مراعاة مراجعة المادة 21 من اتفاقية بودابست والقسم 26 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية. إضافة لذلك، يجب أن يكون هناك حكم قانوني لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي. المادة 20 من اتفاقية بودابست والقسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية هي سوابق معمول بها: - **المادة 20** من اتفاقية بودابست **جمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي** 1. يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاته المختصة من:

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		a. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف، و b. إلزام مزود خدمة الاتصالات، في حدود قدرته التقنية الحالية: i. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف؛ أو ii. التعاون ومساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي، لاتصالات محددة تتم في أراضيها وترسل عن طريق نظام حاسوبي. 2. في الحالات التي لا يمكن فيها لأي طرف، بسبب المبادئ المستقرة في نظامه القانوني الداخلي، أن يعتمد التدابير المشار إليها في الفقرة 1.أ، يجوز له بدلا من ذلك اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى قد تكون ضرورية لضمان جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة مرسلة في أراضيه، في الوقت الفعلي، من خلال تطبيق الوسائل التقنية على ذلك الإقليم. 3. يعتمد كل طرف التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لإلزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تنفيذ أي سلطة منصوص عليها في هذه المادة وأي معلومات تتعلق بها. 4. تخضع الصلاحيات والإجراءات المشار إليها في هذه المادة للمادتين 14 و 15. **القسم 25 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **جمع مرور البيانات** 1. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يأمر شخصًا يتحكم بهذه البيانات بما يلي: • جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة خلال فترة محددة؛ أو • التصريح ومساعدة ضابط [الشرطة] [قوة إنفاذ القانون] محدد لجمع أو تسجيل تلك البيانات. 2. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يسمح لـ [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة برسالة محددة خلال فترة محددة من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 3. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 25.

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية للمدعي العام في محكمة النقض (أو في حالات الضرورة الملحة النائب العام) بالسماح الأجهزة السرية هذه بناء على سبب محدد. لا يوجد إجراء مستبعد لكن المعلومات الأساسية التالية مطلوبة لتنفيذ على أساس المعاملة بالمثل: اسم (LOR) كتاب التوصية موضوع الأجهزة السرية، ومدة استخدام الأجهزة السرية، وملخص للحالة يؤكد لماذا كان استخدام هذه الأجهزة ضروريًا **تحليل الثغرات** **التوصيات**: سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز مخبّأ 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الجهاز السري المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد تم استنفادها أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) ، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
أجهزة التعقب	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية للنائب العام في محكمة النقض (أو في حالات الضرورة الملحة النائب العام) بالسماح باستخدام أجهزة التعقب هذه بناء على سبب محدد. لا يوجد إجراء مستبعد لكن المعلومات الأساسية التالية مطلوبة على أساس المعاملة بالمثل: (LOR) لتنفيذ كتاب التوصية اسم موضوع استخدام أجهزة التعقب، ومدة استخدام أجهزة التعقب، وملخص للحالة يؤكد لماذا كان استخدام أجهزة التعقب ضروريًا **تحليل الثغرات** **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات .تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز تعقب 2. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن استخدام جهاز التعقب المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام جهاز التعقب من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى لتمكينها من نشر جهاز تعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الأردن لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
التسليم الخاضع للمراقبة	**القانون رقم 1998/673** **المادة 73**	**التحليل القانوني[32]** القانون رقم 1998/673 المتعلق بالمخدرات الذي أدخل إجراءً للتداول المراقب في المادة 2، 73،[33] و 220[34] - لا تشمل هذه الأحكام أي مهربات أخرى مثل الأموال أو السماح بالاستبدال. انضم لبنان إلى اتفاقية فيينا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة وصادق على اتفاقية الأمم المتحدة (UNCAC) الفساد ويمكن أن تكون هذه (UNTOC) لمكافحة الجريمة المنظمة الاتفاقيات الأساس لأي ترتيب مناسب لهذا الغرض مع دولة أخرى. تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** ينبغي مراعاة إن كان ذلك مناسبًا في التشريع على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة 5. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة

32. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 156
33. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 183
34. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 184

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[35]
المخبرون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون اللبناني أن تتم إجراءات التسلل من قبل المخبرين. أو توفير إطار قانوني لإدارة المخبرين. رغم أن الشرطة قد تستخدم المخبرين.[36] يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية للنائب العام في محكمة التمييز (أو في حالات الضرورة الملحة النائب العام) بالسماح باستخدام المخبرين بناء على سبب محدد. لا يوجد إجراء مستبعد لكن المعلومات الأساسية التالية مطلوبة لتنفيذ على أساس المعاملة بالمثل: اسم (LOR) كتاب التوصية المخبر، والفترة الزمنية التي سيتم بها استخدام المخبر، وملخص القضية من أجل التأكد من ضرورة استخدام المخبر **تحليل الثغرات** **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق بأن إجراء التسلل ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

35. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، دليل التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412
36. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 163

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني.
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون باستخدام عملاء محليين أو أجانب لتنفيذ عمليات التسلل في لبنان. يسمح قانون أصول المحاكمات الجزائية للنائب العام في محكمة التمييز (أو في حالات الضرورة الملحة النائب العام) بالسماح باستخدام الأجهزة السرية بناء على سبب محدد. لا يوجد إجراء مستبعد لكن المعلومات الأساسية التالية مطلوبة على أساس المعاملة بالمثل: اسم (LOR) لتنفيذ كتاب التوصية موضوع عملية استخدام العميل سرّيالسرّي، ومدة استخدام العميل سرّيالسرّي، وملخص للحالة يؤكد لماذا كان استخدام العميل سرّيالسرّي ضروريًا

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل قياسية وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب على النائب العام أو قاضي التحقيق أن يقرر أن التسلل المقترح ضروري للغاية لأغراض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها. e. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

لبنان		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		f. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. g. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم».[37] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. i. **القيود الزمنية:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 4. **التعاون الدولي:** قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ «عميل سري»، واستدراج «مواطنون» و «مخبرون» باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 5. **الجريمة الإلكترونية:** النظر في عملية لترخيص عملاء سريين على الإنترنت

37. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf صفحة 273

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المراقبة	لا تشريع	**التحليل القانوني** تطبقها سلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون، أو تتعلق باللجوء إلى الرصد والمراقبة، ولا توجد أحكام تسمح بالمطاردة الساخنة والمراقبة عبر الحدود. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 725/2003 بتاريخ 2003/10/02 أو 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17) يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يكون قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العامة مقتنعاً بأن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العامة مقتنعاً بأن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العامة مقتنعاً بأن هذا الإجراء متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العامة مقتنعاً بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل إعطاء الإذن بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العامة أو بموافقة شفهية بسيطة من أحدهما وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 4. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة.

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	لا تشريع	**التحليل القانوني** تعتبر هذه السلطة ضرورية للتشريعات الوطنية - ويجب أن تكون هناك ضمانات ومتطلبات/ إجراءات لإلزام تعاون مزودو خدمة الاتصالات بالتعاون في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي لاتصالات محددة في المغرب. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** يجب اتخاذ تدابير لإلزام مزودو خدمة الاتصالات في المغرب بالتعاون من أجل جمع المحتوى في الوقت الحقيقي؛ وينبغي اتخاذ الضمانات للتأكد من أن جمعها قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يجب مراعاة مراجعة المادة 21 من اتفاقية بودابست والقسم 26 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية. إضافة لذلك، يجب أن يكون هناك حكم قانوني لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي. المادة 20 من اتفاقية بودابست والقسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية هي سوابق معمول بها: - **المادة 20** من اتفاقية بودابست 1. **جمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي** يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاته المختصة من: a. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف، و b. إلزام مزود خدمة الاتصالات، في حدود قدرته التقنية الحالية: i. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف؛ أو ii. التعاون ومساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل، 2. مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة في أراضيها، والمرسلة عن طريق نظام حاسوب، وذلك في الوقت الحقيقي.في الحالات التي لا يمكن فيها لأي طرف، بسبب المبادئ المستقرة في نظامه القانوني الداخلي، أن يعتمد التدابير المشار إليها في الفقرة 1.أ، يجوز له بدلا من ذلك اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى قد تكون ضرورية لضمان جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة مرسلة في أراضيه، في الوقت الفعلي، من خلال تطبيق الوسائل التقنية على ذلك الإقليم.

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		3. يعتمد كل طرف التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لإلزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تنفيذ أي سلطة منصوص عليها في هذه المادة وأي معلومات تتعلق بها. 4. تخضع الصلاحيات والإجراءات المشار إليها في هذه المادة للمادتين 14 و 15. **القسم 25 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **جمع مرور البيانات** 1. إذا تأكد [قاضٍ] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يأمر شخصًا يتحكم بهذه البيانات بما يلي: • جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة خلال فترة محددة؛ أو • التصريح ومساعدة ضابط [الشرطة] [قوة إنفاذ القانون] محدد لجمع أو تسجيل تلك البيانات. 2. إذا تأكد [قاضٍ] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يسمح لـ [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة برسالة محددة خلال فترة محددة من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 3. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 25.
اعتراض الاتصالات	**قانون المسطرة الجنائية**	**التحليل القانوني** يعتبر القانون اعتراض الاتصالات إجراءً استثنائيًا ويمكن لقاضي التحقيق أن يأمر به حيثما تتطلب احتياجات التحقيق. في حالة لم يتم تقديمها إلى قاضي تحقيق، يجوز لوكيل الملك، يشار إليه فيما يلي باسم رئيس النيابة العامة) أن يأمر باتخاذ هذا الإجراء بعد الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف (رئيس المحكمة) في حالة الجرائم الخطيرة التي تقوض سلامة وأمن الدولة. يجوز أيضاً لرئيس النيابة العامة إذا كانت متطلبات التحقيق تتطلب ذلك، أن يحيل خطّيخطيًا إلى رئيس محكمة الاستئناف مع التماس أمر باعتراض وتسجيل واستنساخ واعتراض المكالمات الهاتفية وأية اتصالات أخرى بعيدة إذا كانت الجريمة قيد التحقيق تقوض أمن الدولة أو تتعلق بالجريمة المنظمة أو القتل أو التسميم أو الاختطاف أو أخذ الرهائن أو النقود أو الأوراق المالية المزيفة أو الاتجار بالمخدرات أو المواد المخدرة أو الاتجار بالأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو حماية الصحة.

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		ومع ذلك، يجوز لرئيس النيابة العامة في حالات الطوارئ أن يأمر باعتراض وتسجيل واستنساخ المكالمات الهاتفية وأي اتصالات أخرى بعيدة، كتابةً وبشكل استثنائي، كلما دعت احتياجات التحقيق إلى اتخاذ إجراء عاجل لتجنب فقدان الأدلة في قضية تتعلق بأمن الدولة أو الاتجار بالمخدرات أو المواد المخدرة أو الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو الاختطاف أو أخذ الرهائن. يصدر الأخير في غضون أربع وعشرين ساعة قرارًا يؤكد أو يعدّل أو يلغي القرار الذي اتخذه النائب العام الأول. يحدد القانون مدة الاعتراض لضمان حماية خصوصية الأفراد ولضمان عدم تنفيذ هذا الإجراء بشكل غير قانوني، وذلك بفرض عقوبات في حالة حدوث انتهاكات. تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب المتوسط وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة في جنوب (SPC) المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 2. **التجديد:** إجراء قياسي للتجديد لتبرير الاستخدام المستمر لاعتراض الاتصالات. 3. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 4. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 5. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، يتم التحرك نحو نظام تبادلي، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 6. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	لا تشريع	**تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول (SPC) المتوسط الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز مخبّأ 2. **الضرورة:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن الجهاز المخبّأ المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدَت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية وتمديده عند الاقتضاء

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA)، يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
أجهزة التعقب	**لا تشريع**	تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز تعقب

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. **الضرورة:** يجب أن يثبت النائب العام أو قاضي التحقيق أن استخدام جهاز التعقب المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى لتمكينها من نشر جهاز تعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الأردن لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
التسليم الخاضع للمراقبة	**قانون المسطرة الجنائية** **المادة 82-1**	**التحليل القانوني** تُعرِّف المادة 82-1 من قانون المسطرة الجنائية التسليم الخاضع للمراقبة بأنه «التسليم الخاضع للمراقبة هو السماح بعبور شحنة غير مشروعة أو يشتبه في كونها كذلك إلى داخل المغرب أو عبره أو إلى خارجه، دون ضبطها، أو بعد سحبها أو استبدالها كليا أو جزئيا، تحت مراقبة السلطات المختصة، بقصد التعرف على الوجهة النهائية لهذه الشحنة والتحري عن جريمة والكشف عن هوية مرتكبيها والأشخاص المتورطين فيها وإيقافهم».[38] إن التنسيق بين «خدمات المكافحة» المغربية ونظيراتها الأجنبية ضروري لضمان نجاح عملية التسليم الخاضع للمراقبة. ومن الناحية العملية، ستطلب السلطات الأجنبية (من خلال ضابط الاتصال) الإذن بمرور شحنة غير مشروعة (مخدرات) عبر الأراضي المغربية دون أن يتم الاستيلاء عليها في المراكز الحدودية. تشير الطلبات إلى التاريخ المحتمل لعبورها، ونوع المركبة المستخدمة، ورقم تسجيلها، وهوية من يقودها. يُحال هذا الطلب إلى وزارة العدل والحريات، وإدارة الشؤون الجنائية والعفو، ويوافق وزير العدل والحريات على الطلب ويحيله إلى النائب العام المختص الذي يأذن بتنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة مع استمرار التنسيق مع السلطات الأجنبية للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالشبكات الإجرامية من أجل استخدامها في التحقيقات التي تقوم بها السلطات الأمنية والقضائية المغربية.[39]

38. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 227
39. بطاقات يوروميد 2014 صفحة 228

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		بما أن المغرب قد صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، فإن هذه الاتفاقيات يمكن أن تكون الأساس لأي ترتيب ملائم مع دولة أخرى لا توجد اتفاقية ثنائية معها. تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 2. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 3. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 4. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[40]
المخبرون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون المحلي بأن تتم إجراءات التسلل من قبل المخبرين. أو إطار قانوني لإدارة المخبرين. تضمن المواد 9-82 و 10-82 من قانون المسطرة الجنائية حماية المخبرين الذين يكشفون للشرطة والسلطات القضائية عن بعض الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المجتمع. وتشمل هذه الحماية إخفاء هوية المخبر أو منحه هوية مستعارة، أو توفير رقم هاتف خاص له، أو وضع خط الهاتف الخاص به تحت المراقبة، وتأمين حمايته الشخصية وحماية عائلته. تحليل الثغرات **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم

40. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، **دليل** التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب على العام أو قاضي التحقيق أن يقرر أن التسلل المقترح ضروري للغاية لأغراض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون	**القانون التنظيمي رقم 26-2015 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 54-65** **القانون التنظيمي رقم 61-2016 بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016، بشأن المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص** **المادة 27-43**	**التحليل القانوني** لا ينص القانون المغربي على العملاء السريين. شمل مشروع قانون المسطرة الجنائية هذا الإجراء، غير أنه لم يتم نشره بعد. لا توجد إجراءات تشغيل قياسية أو إجراءات لإدارة التعامل مع العملاء السريين. **تحليل الثغرات** **التوصيات:** 1. يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** اقتناع النائب العام أو قاضي التحقيق بأن إجراء التسلل ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها. e. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

المغرب		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		f. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. g. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم».[41] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. i. **القيود الزمنية:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 4. **التعاون الدولي:** قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ «عميل سري»، واستدراج «مواطنون» و «مخبرون» باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 5. **الجريمة الإلكترونية:** ينبغي مراعاة السماح باستخدام عميل سري على الإنترنت

41. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf صفحة 273

لم يصدر بعد مشروع قرار بشأن قانون الشرطة الفلسطينية، وسيعطي هذا القانون سلطات واسعة للشرطة في استخدام أساليب التحقيق وتبادل المعلومات. يتم إعداد **التحليل القانوني** وتحليل الثغرات هذا على أساس القانون المعمول به حالياً.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	**التشريع الوطني**	**ملاحظات**
المراقبة	**مرسوم القانون رقم 18 لعام 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:** **المادة 10** تعد إدارة مكافحة المخدرات، بالتنسيق مع الجهات المختصة، المرجع الأساسي لمكافحة جرائم المخدرات وتتحمل المسؤوليات التالية: ... 5. المتابعة مع المعابر الحدودية والإبلاغ عن أي شخص يتم إدراج اسمه باعتبارهم مهربي مخدرات لتسهيل **مراقبة تحركاتهم وعلاقاتهم** أثناء إقامتهم في أراضي الدولة.	**التحليل القانوني** هذا الإجراء ممكن فقط للتحقيقات في تجارة المخدرات وعندما يدخل تجار المخدرات المعروفون إلى فلسطين. معنى «...مراقبة تحركاتهم وعلاقاتهم» ليس واضحًا. على الرغم من أن وظائف إدارة مكافحة المخدرات واضحة في المادة 10. وبالتالي، يمكن الاستدلال بشكل معقول أن الحركات والعلاقات تحت الرقابة هي جميع الوظائف المذكورة في المادة 10 والتي تساهم في متابعة تجار المخدرات، استناداً إلى المعلومات والسجلات والقوائم التي تعدها إدارة مكافحة المخدرات. يمكن استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من مثل هذه المراقبة والمتابعة كدليل خلال المحاكمة، شريطة أن تكون المعلومات قد تم الحصول عليها وفقًا للقانون وبصورة ملائمة ومن قبل شخص مختص وفقًا للقانون. لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة من غير الواضح ما إذا كانت هناك أي أحكام لضمان المراقبة لمنع سوء الاستخدام وضمان الشفافية والمساءلة إن المتابعة الساخنة والمراقبة عبر الحدود غير منصوص عليهما وتبقيان قضية حساسة في الضفة الغربية. تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA / 725/2003 بتاريخ 2003/10/02 **أو** 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17)

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		يقترح اتخاذ المعايير التالية كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن ينص الإذن على أن جهاز التعقب المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد استُنفِدَت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 2. **المعقولية:** يجب أن يضمن النائب العام أو قاضي التحقيق أن إجراءات المراقبة لغرض جمع المعلومات المستهدفة هي الأقل تدخلية 3. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن تكون المراقبة متناسبة مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها 5. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني للمراقبة أطول من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 6. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء 7. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من الهيئة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بإجراء المراقبة بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 8. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		9. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 10. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة. 11. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**مرسوم القانون رقم 20 لعام 2015 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب** **المادة 33** بناء على قرار من المحكمة المختصة، يجوز للنائب العام: 1. الرقابة على الحسابات المصرفية وغيرها من الحسابات المماثلة. 2. الوصول إلى أنظمة الحاسوب والشبكات وأجهزة الحاسوب الرئيسة 3. الإخضاع لمراقبة أو تتبع الاتصالات. 4. التسجيل الصوتي والمرئي أو تصوير أعمال أو سلوك أو محادثات. 5. اعتراض وحجز المراسلات. **القانون رقم 16 لعام 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية** **(المادة 35 (2** للنيابة العامة أن تأمر بالجمع والتزويد الفوري لأي بيانات بما فيها حركات الاتصالات، أو معلومات إلكترونية، أو بيانات مرور، أو معلومات المحتوى التي تراها لازمة لمصلحة التحقيقات، باستعمال الوسائل الفنية المناسبة والاستعانة في ذلك عند الاقتضاء بمزودي الخدمة حسب نوع الخدمة التي يقدمها.	**التحليل القانوني** هذه السلطة ضرورية للتشريع الوطني لإلزام مزودو خدمة الاتصالات بالتعاون لجمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي في فلسطين. المادة 33 - يتعلق مرسوم القانون رقم 20 لعام 2015 فقط بتحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ستكون المادة 35 من القانون رقم 16 لعام 2017 أكثر شمولاً وتنطبق على الجرائم الإلكترونية التي تجرمها.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
اعتراض الاتصالات	**قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001** **المادة 51** 6. للنائب العام أو أحد مساعديه أن يضبط لدى مكاتب البرق والبريد الرسائل والمراسلات والجرائد والمطبوعات والطرود والبرقيات المتعلقة بالجريمة وشخص مرتكبها. 7. كما يجوز له مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية، وإجراء تسجيلات لأحاديث في مكان خاص بناء على إذن من قاضي الصلح متى كان لذلك فائدة في إظهار الحقيقة في جناية أو جنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة. 8. يجب أن يكون أمر الضبط أو إذن المراقبة أو التسجيل مسبباً، ولمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً قابلة للتجديد لمرة واحدة	**التحليل القانوني** تسمح المادة 51 للنائب العام باعتراض «مراقب» يأذن به القاضي. وتخضع المادة 51 لأحكام قانون الإجراءات الجزائية ولفترة محددة من الرقابة ولشرط الحصول على إذن من المحكمة. من غير الواضح ما هي المعايير المطلوبة لكي يأذن القاضي - «غير معيار أن تكون «منطقية تقتصر سلطة مراقبة الاتصالات والمراسلات على أضيق نطاق وتحوطها الضمانات والقيود لأنها قد تؤثر على خصوصية الشخص. ولذلك يحد القانون من سلطة النائب العام أو أحد مساعديه (اثنان فقط). لا يخضع هذا الاختصاص لأحكام أخرى من القانون، ويقتصر على فترة محددة (15 يومًا قابلة للتجديد) شريطة أن تكون الشبهات حقيقية وأن يكون الطلب مقدمًا من قاضي الصلح في نطاق ضيق. تقوم هيئة التحقيق بتنفيذ قانون الإجراءات الجزائية، وهو القانون الذي يوازن بين حق الدولة في العقوبة وحق الشخص في الحرية. لا يمكن انتهاك حرية أو خصوصية الفرد إلا لأسباب جدية وبعد استنفاد جميع وسائل التحقيق الأخرى. التكنولوجيا المستخدمة في المراقبة واضحة ومحددة وتستهدف معلومات محددة دون التدخل على معلومات أخرى. وقد خضع أولئك الذين يقومون بالاعتراض لتدريب مكثف في هذا المجال، ويقومون بعملهم تحت إشراف القسم القانوني. لذلك، لن يقوموا بالكشف عن أي معلومات سرية. تشمل مراقبة الاتصالات المحادثات ومحتوياتها وكل ما يتعلق بالحالة، وليس مجرد سجل لجهات الاتصال أو أرقام. لا توجد مواد قانونية محددة تمنع من اعتماد الأدلة المستمدة من اعتراض الاتصالات. على العكس من ذلك، غالباً ما يكون هذا هو الدليل الرئيسي، شريطة أن يتم الحصول عليه بما يتماشى مع القانون وضمن حدود التحقيق. لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة. **تحليل الثغرات** **:التوصيات** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		يقترح اتخاذ معايير إعطاء الإذن التالية كحد أدنى 1. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل أن يعطي إذنًا باعتراض الاتصالات. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي إيلاء الاعتبار لنهج شامل للجرائم أو الحد من العقوبة مثل تعريف الجريمة الخطيرة في UNTOC (المادة 2 (ب)) بالسجن لمدة أكثر من 4 سنوات - وهذا يمكّن من تجنب أي شك حول الجرائم ذات الصلة لتطبيق الاعتراض. 2. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل، والتأكد من تمديده عند الاقتضاء 3. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من الهيئة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 4. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان الحماية المستمرة للأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية (أي ليس فقط منع اعتراض الاتصالات من خلال الكشف عن تقنيات التحقيق هذه)؛ يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 5. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 6. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، يتم التحرك نحو نظام تبادلي، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 7. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	**مرسوم القانون رقم 20 لعام 2015 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب** **المادة 33** بناء على قرار من المحكمة المختصة، يجوز للنائب العام: 4. التسجيل الصوتي والمرئي أو تصوير أعمال أو سلوك أو محادثات.	**التحليل القانوني** تقنية التحقيق الخاصة هذه يمكن استخدامها في جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب. تحليل الثغرات **التوصيات:** يجب إيجاد أحكام تسمح باستخدام تقنية التحقيق الخاصة هذه على مجموعة أوسع من الجرائم الخطيرة؛ وينبغي إدراج الضمانات للتأكد من أن الجمع عن طريق الأجهزة السريةالسرية قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل استخدام الأجهزة السرية مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز مخبّأ 2. **الضرورة:** يجب أن ينص التشريع على أن الجهاز السري المقترح ضروري لأغراض التحقيق وذلك من خلال إثبات أن جميع الوسائل الأخرى قد تم استنفادها أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
أجهزة التعقب	لا تشريع	**تحليل الثغرات** **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز تعقب 2. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن استخدام جهاز التعقب المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام الأجهزة السرية من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بتقاسم المعلومات مع دولة أخرى لتمكينها من نشر جهاز تعقب محليًا والشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بالإمكان استخدام المعلومات في الأردن لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى يستلزم وجود اتفاقية قانونية ثنائية، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
التسليم الخاضع للمراقبة	**قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001** **المادة 43** يجوز لوزير الداخلية، بناء على عرض من مدير عام الشرطة، أن يأذن للنائب العام ويبلغ مدير الجمارك كتابة بأنه سيسمح لشحنة من المواد المخدرة في إقليم الدولة بالعبور لإقليم دولة أخرى وفقاً لنظام التسليم الخاضع للمراقبة إذا رأى أن هذا سيساهم في الكشف عن الأشخاص الذين يتعاونون في نقل الشحنة وعن المرسل إليه. **المادة 45** تخضع المناطق الحرة لنفس تدابير" الرقابة والإشراف التي تخضع لها أجزاء أخرى من الدولة 2. تمنع السلطات المختصة الاتجار أو الاتجار بالعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية وفقا للقوانين النافذة، أو تنفيذًا للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقيات التي تكون الدولة طرفا فيها.	**التحليل القانوني** لا تقدم المادة 43 أي معلومات عن «نظام التسليم الخاضع للمراقبة». يوجد تعريف للتسليم الخاضع للمراقبة في المادة 1 من مرسوم القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي ينص على: «التسليم الخاضع للمراقبة: الأسلوب الذي يمكن من خلاله التحقق من جرائم التهريب وإثباتها بجميع وسائل الإثبات. ويشترط أن يكون الأساس في ذلك حجز بضائع ضمن النطاق الجمركي أو خارجه. ولا يمنع من تحقق جرائم التهريب بشأن البضائع التي قدمت بها بيانات جمركية، أن يكون قد جرى الكشف عليها وتخليصها دون أية ملاحظة أو تحفظ من الدائرة يشير إلى جريمة التهريب». عملاً بالمادة 5 من مرسوم القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لعام 2015، فإن إدارة الجمارك تملك سلطة تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة فيما يتعلق بمكافحة جرائم التهريب والإرهاب والكشف عنها. التسليم الخاضع للمراقبة هو أسلوب استثنائي لا يمكن الموافقة عليه إلا عندما يُتوقع منه تحقيق فائدة واضحة وموثوقة من اكتشاف ومراقبة مجموعات التهريب والمتاجرين والمنظمين والممولين والقادة والمخططين. يتطلب تطبيق هذه الطريقة على المستوى الدولي درجة عالية من التعاون الأمني بين الهيئات المنفذة في فلسطين ودولة المقصد، ووجود الموارد المالية الضرورية، لكن لسوء الحظ لا تملك فلسطين صلاحيات على المعابر والحدود التي تخضع إدارتها لإسرائيل وحدها، مما يجعل عملية التسليم الخاضع للمراقبة دوليا صعبة للغاية. لا تسمح المادة 43 بالتبديل الكامل أو الجزئي للبضائع المهربة - يمكن أن تطبق على المستوى الدولي المادة 20 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تنص على أساليب التسليم الخاضع للمراقبة بما في ذلك اعتراض البضاعة أو السماح لها بالمضي قدماً كاملة، أو اعتراض السلع واستبدالها كلياً أو جزئياً، وتترك هذه المواد اختيار الطريقة للدولة الطرف المعنية. قد تعتمد الطريقة التي تطبق بها على ظروف الحالة المعنية. لذلك، من الممكن إجراء التسليم الخاضع للمراقبة وفقًا لاتفاق محدد مع البلدان المعنية، من خلال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. وليس من الواضح ماهية التهريب في القانون الفلسطيني وما إذا كان يتضمن عائدات غسل الأموال الناتجة عن جرائم. لا توجد إجراءات تشغيل قياسية

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** ينبغي مراعاة إن كان ذلك مناسبًا في التشريع على أساس كل حالة على حدة، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالسماح باستمرار التسليم الخاضع للمراقبة 5. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[42]

42. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، **دليل** التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المخبرون	**لا تشريع**	**التحليل القانوني** لا يسمح القانون الفلسطيني أن تتم إجراءات التسلل من قبل المخبرين. أو إطار قانوني لإدارة المخبرين. تحليل الثغرات **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. سيضمن الأساس التشريعي لمثل هذا الإجراء الاتساق يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق أن يقرر بأن إجراء التسلل ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون	**لا تشريع**	لا يسمح القانون باستخدام عملاء محليين أو أجانب لتنفيذ عمليات التسلل في الأراضي الفلسطينية. **تحليل الثغرات** **:التوصيات** يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 1. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 2. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** اقتناع النائب العام أو قاضي التحقيق بأن إجراء التسلل ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعًا بأن التسلل هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يكون الإجراء متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن التسبب فيه لأطراف ثالثة d. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها.

فلسطين		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		e. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة f. **إخفاء هوية الشاهد:** من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. g. **الحصانة:** قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم».[43] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. i. **القيود الزمنية:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 3. **التعاون الدولي:** قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لـ «عميل سري»، واستدراج «مواطنون» و «مخبرون» باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدولة الشريكة في جنوب المتوسط إلى خلق أوضاع تكون فيها الحصانة واستضافة هؤلاء الوكلاء أمراً صعباً. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب لأن تشريع الدولة الشريكة في جنوب المتوسط (SPC) قد ينص على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 4. **الجريمة الإلكترونية:** النظر في عملية لترخيص عميل سري على الإنترنت

43. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf صفحة 273

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
المراقبة	**القانون التنظيمي رقم 2015-26 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 61** يتضمن قرار النائب العام أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال الإذن بدخول الأماكن أو المحلات أو المركبات الآلية الخاصة ولو خارج الساعات المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية ودون علم أو موافقة مالك العربة أو صاحب المكان أو أي شخص له حق عليهما. ويتضمّن القرار المذكور جميع العناصر التي من شأنها التعريف بالأغراض الشخصية أو بالأماكن أو المحلات أو المركبات الآلية الخاصة أو العمومية المعنية بالمراقبة السمعية البصرية والأفعال الموجبة لها ومدّتها.	**التحليل القانوني** يُشار إلى المادة 61 باعتبارها القانون الساري الذي يسمح بالمراقبة. لا توجد أحكام تحدد كيفية اتخاذ قرار معلّل أو إذا كان بالإمكان تقديم الأدلة لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة لا توجد أحكام تسمح بالمطاردة الساخنة والمراقبة عبر الحدود. **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. أخذ بعين الإعتبار آلية لتمكين المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة - باستخدام ما يلي كدليل: 1. معاهدة تطبيق اتفاقية شنغن بتاريخ 19 يونيو 1990 (CISA)، اتفاقية شنغن - الباب 3 الشرطة والأمن)، المعدل بموجب قرار المجلس JHA/725/2003 بتاريخ 2003/10/02 **أو** 2. مجلس أوروبا: يشير البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون المتبادل في المسائل الجنائية إلى الرصد عبر الحدود المادة 17) يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى 1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن إجراء المراقبة المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان المراقبة متناسبة مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		d. **الحد الأدنى:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل إعطاء الإذن بالمراقبة. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن تطبيق المراقبة لأجلها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بالمراقبة بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة من أحدهما وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 2. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 3. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء بالمراقبة محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 4. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها (مثل أمر التحقيق الأوروبي)، وهذا أمر يوصى به بشدة.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		5. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
(اعتراض الاتصالات (الحاسوب	**القانون الأساسي رقم 2016-61، بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016، بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر (الاتجار بالأشخاص).** **المادة 42** يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام و بخطية قدرها خمسة آلاف دينار كل من يتعمد اعتراض الاتصالات والمراسلات أو المراقبة السمعية البصرية في غير الأحوال المسموح بها قانونا و دون احترام الموجبات القانونية. والمحاولة موجبة للعقاب. **القانون الأساسي رقم 2015-26، بتاريخ 7 أغسطس /آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.** **المادة 64** يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام و بخطية قدرها خمسة آلاف دينار كل من يتعمد اعتراض الاتصالات والمراسلات أو المراقبة السمعية البصرية في غير الأحوال المسموح بها قانونا و دون احترام الموجبات القانونية. والمحاولة موجبة للعقاب.	**التحليل القانوني** تعتبر هذه السلطة ضرورية للتشريعات الوطنية؛ ويجب أن تكون هناك ضمانات ومتطلبات / إجراءات لإلزام مقدمي الخدمة على التعاون في جمع أو تسجيل بيانات المحتوى في الوقت الحقيقي لاتصالات محددة تتم في تونس. لا يحتوي التشريع الوطني على أحكام صريحة تتعلق بجمع البيانات في الوقت الحقيقي. على الرغم من أن التقييد على استخدام تقنية اعتراض الاتصالات تم تجريمه في المادة 42 من القانون الأساسي رقم 2016-61 والمادة 64 من القانون الأساسي رقم 2015-26 تحليل الثغرات **التوصيات:** يجب اتخاذ تدابير لإلزام مزودو خدمة الاتصالات في تونس بالتعاون من أجل جمع المحتوى في الوقت الحقيقي؛ وينبغي اتخاذ الضمانات للتأكد من أن جمعها قانوني وضروري ومعقول ومتناسب مع الحالة. يجب مراعاة مراجعة المادة 21 من اتفاقية بودابست والقسم 26 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية وإدراج اللغة في التشريعات الوطنية. إضافة لذلك، يجب أن يكون هناك حكم قانوني لجمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي. المادة 20 من اتفاقية بودابست والقسم 25 من مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية هي سوابق معمول بها: - **المادة 20** من اتفاقية بودابست **جمع مرور البيانات في الوقت الحقيقي** 1. يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاته المختصة من: a. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف، و b. إلزام مزود خدمة الاتصالات، في حدود قدرته التقنية الحالية: i. الجمع أو التسجيل من خلال تطبيق الوسائل التقنية على أراضي ذلك الطرف؛ أو ii. التعاون ومساعدة السلطات المختصة في جمع أو تسجيل، مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة في أراضيها، والمرسلة عن طريق نظام حاسوب، وذلك في الوقت الحقيقي.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		2. في الحالات التي لا يمكن فيها لأي طرف، بسبب المبادئ المستقرة في نظامه القانوني الداخلي، أن يعتمد التدابير المشار إليها في الفقرة 1.أ، يجوز له بدلا من ذلك اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى قد تكون ضرورية لضمان جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة مرسلة في أراضيه، في الوقت الفعلي، من خلال تطبيق الوسائل التقنية على ذلك الإقليم. 3. يعتمد كل طرف التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لإلزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تنفيذ أي سلطة منصوص عليها في هذه المادة وأي معلومات تتعلق بها. 4. تخضع الصلاحيات والإجراءات المشار إليها في هذه المادة للمادتين 14 و 15. **القسم 25 من** مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات والإجراءات التنظيمية - **جمع مرور البيانات** 1. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يأمر شخصًا يتحكم بهذه البيانات بما يلي: • جمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة باتصالات محددة خلال فترة محددة؛ أو • التصريح ومساعدة ضابط [الشرطة] [قوة إنفاذ القانون] محدد لجمع أو تسجيل تلك البيانات. 2. إذا تأكد [قاض] [رجل قضاء] بناء على [شهادة تحت القسم] [إقرار رسمي] بأن هناك أسباباً معقولة لـ [الاشتباه] [الظن] بأن مرور البيانات المرتبطة ببلاغ محدد ضرورية بشكل معقول لأغراض [التحقيق] في تحقيق جنائي، [يجوز] [للقاضي] [يجب] أن يسمح لـ [قوة إنفاذ القانون] [الشرطة] بجمع أو تسجيل مرور البيانات المرتبطة برسالة محددة خلال فترة محددة من خلال تطبيق الوسائل التقنية. 3. قد تقرر دولة عدم تنفيذ القسم 25.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
اعتراض الاتصالات	**القانون التنظيمي رقم 2015-26 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 54** في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار خطّي معلل من النائب العام أو قاضي التحقيق. **القانون التنظيمي رقم 2016-61 بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016، بشأن المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص** **المادة 32** في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار خطّي معلل من النائب العام أو قاضي التحقيق.	**التحليل القانوني** ويسمح باعتراض الاتصالات من قبل النائب العام أو قاضي التحقيق فقط في حالات جرائم الإرهاب والاتجار بالأشخاص. يحدد قرار النائب العام أو قاضي التحقيق ما يلي: 1. تحديد الاتصالات 2. الغرض من طلب اعتراض الاتصالات 3. الأفعال التي تبرر اللجوء إلى الاعتراض لا يمكن أن يتجاوز الاعتراض 4 أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولنفس الفترة. يجب على السلطة المسؤولة عن إجراء الاعتراض إبلاغ النائب العام أو قاضي التحقيق بالترتيبات المتخذة لتحقيق المهمة وإجراء عملية الاعتراض. بعد انتهاء الاعتراض، تقوم الهيئة المسؤولة بصياغة تقرير يؤكد العمليات التي يتم تنفيذها والبيانات التي يتم جمعها أو إعادة إنتاجها أو تسجيلها. من غير الواضح ما هي الحدود القانونية أو مبررات «الاعتراض «لاتخاذ قرار معلّل يثير ذلك الأسئلة التالية: 1. هل يأخذ النائب العام أو قاضي التحقيق بعين الاعتبار ملاءمة آثار تقنية التحقيق الخاصة - يكون عادة تقييم على ضوء خطورة الجريمة ومراعاة طبيعة الاعتراض المتطفلة؟ 2. هل يحتاج النائب العام أو قاضي التحقيق النظر في تقنيات تحقيق خاصة أقل تطفلا قبل الأمر بالقيام بالاعتراض؟ 3. هل هناك أي ضمانات على استخدام اعتراض الاتصالات كدليل، على سبيل المثال مادة مميزة غير مقبولة؟ 4. هل توجد تدابير مناسبة لضمان أن التكنولوجيا اللازمة لاعتراض الاتصالات تستوفي الحد الأدنى من متطلبات السرية والنزاهة والتوفر؟ 5. هل هناك أي إجراء لحماية التقنيات والمنهجية والمصادر الحساسة؟ هذ إجراء مختلف للجريمة مخالف للمواد 62- 63 من القانون الأساسي رقم 2015-26 من 7 أغسطس/آب 2015. تحظر المادة 43 من القانون الأساسي رقم 2016-61 الصادر في 3 أغسطس/آب 2016 الكشف عن كيفية جمع الأدلة، ولكن لا يوجد حكم مماثل لملاحقة/محاكمة الإرهابيين، أو فيما يخص غسل الأموال 6. هل هو اعتراض على موضوع (والذي يمكن أن يزيد من التدخل المترافق معه) أو رقم هاتف؟ لسلطات إنفاذ (SOPs) لا توجد إجراءات تشغيل قياسية القانون من أجل تطبيق واستخدام والإشراف على المراقبة. تؤكد المادة 65 أن الأدلة التي تم جمعها يمكن أن تقدم باعتبارها دليلًا.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		التوصيات: سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول (SPC) المتوسط الشريكة في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل اعتراض الاتصالات مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **الضرورة:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن إجراء الاعتراض ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 2. **المعقولية:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق أن اعتراض الاتصالات لغرض جمع المعلومات المستهدفة هو أقل تقنية انتهاكًا، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاعتراض سيكون مطبقًا على موضوع أو رقم هاتف معين 3. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق إن كان اعتراض الاتصالات متناسبًا مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 4. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 5. **التجديد:** هنالك إجراء قياسي للتجديد لتبرير الاستخدام المستمر لاعتراض الاتصالات. 6. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 7. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية فيما يخص كل الجرائم؛ يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		8. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باعتراض الاتصالات محليًاوالشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 9. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، يتم التحرك نحو نظام تبادلي، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالاتيقع ضمن اختصاصها القضائي (مثل أمر التحقيق الأوروبي)وهذا أمر يوصى به بشدة. 10. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للاعتراض محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
الأجهزة الصوتية أو البصرية السرية	**القانون التنظيمي رقم 2015-26 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 61** في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن لالنائب العام أو لقاضي التحقيق بحسب الأحوال أن يأذن بمقتضى قرار خطّي معلل لمأموري الضابطة العدلية المكلفين بمعاينة الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون بوضع عُدة تقنية بالأغراض الشخصية لذوي الشبهة أو بأماكن أو محلات أو عربات خاصة أو عمومية بغاية التقاط وتثبيت ونقل وتسجيل كلامهم وصورهم بصفة سرية وتحديد أماكنهم. يتضمن قرار النائب العام أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال الإذن بدخول الأماكن أو المحلات أو المركبات الآلية الخاصة ولو خارج الساعات المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية ودون علم أو موافقة مالك العربة أو صاحب المكان أو أي شخص له حق عليهما. ويتضمّن القرار المذكور جميع العناصر التي منشأنها التعريف بالأغراض الشخصية أو بالأماكن أو المحلات أو المركبات	**التحليل القانوني** ويسمح استخدام أجهزة مخبّأة سرية سمعية وبصرية من قبل النائب العام أو قاضي التعليم فقط في الحالات المتعلقة بالإرهاب والاتجار بالأشخاص. يستخدم الجهاز المخبّأ لالتقاط وتثبيت ونقل الكلمات والصور وتحديد مكان المتهم أو الاشتباه في الأماكن أو المنشآت أو السيارات الخاصة أو العامة. لا يمكن أن يتجاوز استخدام الجهاز السمعي البصري شهرين ولا يمكن تجديده إلا مرة واحدة لنفس الفترة. من غير الواضح ما هي الحدود القانونية أو التبرير للأجهزة السرية «لاتخاذ قرار معلّل» يجب على السلطة المسؤولة عن إجراء عملية تركيب الجهاز السمعي البصري أن تبلغ النائب العام أو قاضي التحقيق بالترتيبات المتخذة لتحقيق المهمة وإجراء عملية الاعتراض. بعد استخدام الجهاز المخبّأ، يجب على الهيئة المسؤولة إعداد تقرير، وتأكيد العمليات التي تمت ومكانها وتاريخها وجدولها الزمني ونتائجها، مع إرفاق التسجيلات السمعية البصرية. لا يوجد إجراء محدد لحماية التقنيات والمنهجيات والمصادر الحساسة. هذا إجراء مختلف متعلق بالجريمة المخالفة للمواد 62-63 من القانون الأساسي رقم 2015-26 من 7 أغسطس/آب 2015. تحظر المادة 43 من القانون الأساسي رقم 2016-61 الصادر في 3 أغسطس/آب 2016 الكشف عن كيفية جمع الأدلة، ولكن لا يوجد حكم مماثل لملاحقة/محاكمة الإرهابيين، أو فيما يخص غسل الأموال

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
	الآلية الخاصة أو العمومية المعنية بالمراقبة السمعية البصرية والأفعال الموجبة لها ومدّتها. لا يجوز أن تتجاوز مدة المراقبة السمعية المرئية شهرين من تاريخ القرار، ويمكن تجديدها لمرة واحدة وفق نفس الشروط وبناء على قرار معلّل **القانون التنظيمي رقم 2016-61 بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016، بشأن المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص** **المادة 39** في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن للنائب العام أو لقاضي التحقيق بحسب الأحوال أن يأذن بمقتضى قرار خطّي معلل لمأموري الضابطة العدلية بوضع عُدة تقنية بالأغراض الشخصية لذوي الشبهة أو بأماكن أو محلات أو عربات خاصة أو عمومية بغاية التقاط وتثبيت ونقل وتسجيل كلامهم وصورهم بصفة سرية وتحديد أماكنهم. يتضمن قرار النائب العام أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال الإذن بدخول الأماكن أو المحلات أو المركبات الآلية الخاصة ولو خارج الساعات المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية ودون علم أو موافقة مالك العربة أو صاحب المكان أو أي شخص له حق عليهما. ويتضمّن القرار المذكور جميع العناصر التي من شأنها التعريف بالأغراض الشخصية أو بالأماكن أو المحلات أو المركبات الآلية الخاصة أو العمومية المعنية بالمراقبة السمعية البصرية والأفعال الموجبة لها ومدّتها. لا يجوز أن تتجاوز مدة المراقبة السمعية المرئية شهرين من تاريخ القرار، ويمكن تجديدها لمرة واحدة وفق نفس الشروط وبناء على قرار معلّل	تحليل الثغرات **التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات على نطاق الدول الشريكة (SPC) المتوسط في جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ معايير التطبيق التالية كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز مخبّأ 2. **الضرورة:** يجب أن يثبت النائب العام أو قاضي التحقيق أن استخدام الأجهزة السريةالسرية المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. 3. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن الجهاز المخبّأ هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** يجب أن يقرر النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن استخدام الأجهزة السرية متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام الأجهزة السرية. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام أجهزة سرّية فيها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاعتراض الاتصالات من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار استخدام الأجهزة السرية وتمديده عند الاقتضاء

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية وذلك فيما يتعلق بكل الجرائم؛ ويجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة 10. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يطبقون ويستخدمون ويراقبون الاستخدام المستمر للأجهزة السرية محليًا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
أجهزة التعقب	لا تشريع	**التوصيات:** سيؤدي تنسيق التشريعات في الدول الشريكة في جنوب وتطوير أدوات في الدول الشريكة في (SPC) المتوسط جنوب المتوسط بشكل واسع من أجل المراقبة عبر الحدود والملاحقة الساخنة مع تعريف مصطلحات مشترك وإجراءات تفويض وأطر زمنية ورقابة إلى التقدم في التحقيق. يقترح اتخاذ المعايير التالية في التشريعات المحلية وذلك كحد أدنى 1. **القانونية:** يجب أن يكون هناك حكم يسمح بالدخول بشكل قانوني إلى المباني أو الممتلكات الخاصة (مثل المركبات الآلية) سرا وتركيب جهاز تعقب 2. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن استخدام جهاز التعقب المقترح ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		3. مقتنعًا بأن جهاز التعقب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة 4. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن استخدام جهاز التعقب متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى 5. **الحد الأدنى:** ينبغي أن يقتنع النائب العام أو المحكمة المختصة بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح باستخدام جهاز تعقب. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات من السجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام جهاز التعقب بشأنها 6. **الإطار الزمني:** تثار مسألة عملية أخرى وهي ماذا يحدث عندما يكون لدى الدولة مقدمة الطلب إطار زمني أطول لاستخدام جهاز التعقب من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب 7. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير الاستمرار في استخدام المراقبة وتمديده عند الاقتضاء 8. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو المحكمة المختصة أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة. 9. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		10. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع البدء باستخدام الأجهزة السرية محليًا والشروع في تحرياتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 11. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة 12. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية من أجل ضمان ممارسة متسقة من قبل الموظفين الذين يقومون بتطبيق واستخدام والإشراف على أجهزة التعقب محليا. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية.
التسليم الخاضع للمراقبة		**التحليل القانوني** لا يوجد قانون وطني ينص على التسليم الخاضع للمراقبة، وبالتالي ، ستكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة واتفاقية فيينا واتفاقية الأمم المتحدة ،(UNTOC) المنظمة لمكافحة الفساد الأساس لأي ترتيب مناسب لهذا الغرض مع دولة أخرى. تحليل الثغرات **التوصيات:** 1. **المعلومات التلقائية:** مراعاة تطبيق المادة 18 (4) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) من أجل السماح بمشاطرة المعلومات مع دولة أخرى لكي تستطيع أن تقرر إن كان التسليم الخاضع للمراقبة ملائمًا إذا كانت المخدرات أو المواد المهربة الأخرى ستمر عبر أراضيها، وبما يمكنها من الشروع في تحقيقاتها الخاصة، وقد يكون ذلك أسرع من تفعيل التعاون القانوني المتبادل. ومع ذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان يتم استخدام المعلومات لتقديم إثبات، أو أن تشكل تلك جزءًا من ملف الادعاء في دولة أخرى، والتأكد من أن المواد الحساسة محمية ولا يتم الإفصاح عنها للمتهم 2. **عبر الحدود:** بسبب الطبيعة السريعة للعمليات عبر الحدود، التحرك نحو نظام التبادل، حيث تقوم السلطة المركزية المنفذة بتنفيذ أمر محلي للدول التي تطلب اعتراض الاتصالات كما لو كان أمرًا يدخل ضمن سلطتها، وهذا أمر يوصى به بشدة

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		3. **إجراءات التشغيل القياسية:** يجب مراعاة إجراءات التشغيل القياسية لضمان ممارسة متسقة من قبل الضباط الذين يستخدمون التسليم الخاضع للمراقبة. ويعطي ذلك شيئا من الثقة لعامة الناس بوجود ضمانات مناسبة لحماية أنفسهم من انتهاكات الخصوصية. 4. **الاستبدال:** يجب اعتبار ذلك ملائمًا تشريعيًا على أساس كل حالة على حدة للحد، وذلك للحد من المخاطر المرتبطة بالسماح بالتسليم الخاضع للمراقبة الكامل أن يستمر، علاوة على ذلك يجب أن ينظر في جميع أنواع المواد المهربة وليس فقط المخدرات (مثل المال والأسلحة النارية وما إلى ذلك) 5. **الاستعجال:** ينبغي وضع إجراء يسمح بمنح تفويضا شفهيا مع تقديم تفويض خطي في خلال وقت قصير. تحديد السلطة المختصة ذات الصلاحية في ولاية قضائية أخرى من أجل الحصول على إذن سريع وفعال للتسليم الخاضع للمراقبة - يمكن أن يكون ذلك من خلال شبكة عمل تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، أو من خلال نقطة اتصال وحيدة (SPOC) تقدم المشورة العملية والقانونية بشأن تنفيذ التسليم الخاضع للمراقبة 6. **تتطلب عمليات التسليم الخاضعة للرقابة مراقبة بتقنيات تحقيق أخرى:** قد يتم استخدام المخبرين أو عملاء سريين، أو الاعتراض أو التعقب أو المراقبة، ويجب الحصول على الإذونات بسرعة؛ تساعد نقطة الاتصال الوحيدة على الحد من البيروقراطية وعلى ضمان توفير المعلومات الصحيحة لمن أجل ضمان الحصول على هذه الإذونات 7. **التنسيق:** إنشاء مجموعة مشتركة من القواعد لإرسال الطلبات الدولية وتنفيذها[44]
المخبرون	**القانون التنظيمي رقم 2015-26 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 57** في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى التسلل بواسطة عميل أمن سرّيي **أو مخبر معتمد من قبل مأموري الضابطة العدلية** المخول لهم معاينة الجرائم الإرهابية.	**التحليل القانوني** تسمح المادة 57 بالتسلل من قبل مخبر، ولكن فقط في حالة الجرائم الإرهابية. عملية إعطاء الإذن ومعايير أي قرار غير واضحة يتم النظر في منع المحاكمة و/أو الحد من العقوبة عندما يقدم المتهم معلومات تساعد في إجراء التحقيقات. تنطبق المادتان 9 و. 10 من القانون الأساسي 2015-26 تحليل الثغرات **التوصيات:** تراعى كيفية التعامل مع المعلومات التي يقدمها المخبرون من أجل ضمان سرية المصادر لضمان إجراء تحقيقات فعالة في جميع الجرائم. يقترح أخذ معايير التشريع التالية كحد أدنى:

44. انظر الشكل الوارد في الملحق الثاني، **دليل** التسليم المراقب في تحقيقات مكافحة تهريب المخدرات JUST/2013/ISEC/DRUGS/AG/6412

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		1. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يقرر وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أن إجراء التسلل ضروري لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفذت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يقرر وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أن التسلل المطلوب هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة c. **التناسب:** عند انتهاك الخصوصية الشخصية، يجب أن يقرر وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق إن كان التسلل متناسبًا لخطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معها وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل إعطاء الإذن باستخدام مخبر. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام مخبر بشأنها e. **الإطار الزمني:** يجب على الدولة مقدمة الطلب أن تطلب الحصول على الحد الأقصى للمدة المعترف بها لدى الدولة متلقية الطلب ثم التجديد وفقًا للإطار الزمني للدولة متلقية الطلب f. **المراجعة:** التأكد من وجود إجراء لتبرير استمرار التسلل وتمديده عند الاقتضاء g. **الاستعجال:** يتم الحصول على الإذن باستخدام المخبر المتسلل بأثر رجعي دون موافقة مسبقة من النائب العام أو قاضي التحقيق أو بموافقة شفهية بسيطة وذلك في حال وجود تهديد وشيك أو خطر مباشر أو ظروف طارئة أخرى، وكان لا يمكن الحصول على الإذن بالطريقة القانونية. فيما يتعلق بالتعاون القانوني المتبادل (MLA) يتم التقليل من التأخير من خلال تأمين نقل إلكتروني، لا ينطبق ذلك فقط على الطلبات المستعجلة.

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
العملاء سرّيسرّيونالسرّيون	**القانون التنظيمي رقم 2015-26 بتاريخ 7 أغسطس/آب 2015، بشأن مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال** **المادة 57** يباشر التسلل بمقتضى قرار خطّي معلل من النائب العام أو من قاضي التحقيق وتحت رقابته لمدة أقصاها أربعة أشهر قابلة للتمديد لنفس المدة بقرار معلل. في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى التسلل بواسطة عميل أمن سرّي أو مخبر معتمد من قبل مأموري الضابطة العدلية المخول لهم معاينة الجرائم الإرهابية. **المادة 60** يتولى مأمور الضابطة العدلية المتعهد الإشراف على مراقبة سير عملية التسلل ويرفع تقاريرا في الغرض إلى النائب العام أو إلى قاضي التحقيق كلما دعت الضرورة أو طلب منه ذلك وكذلك عند نهاية عملية التسلل. ولا يضمّن بملف القضية إلاّ التقرير النهائي. **القانون التنظيمي رقم 2016-61، بتاريخ 3 أغسطس/آب 2016، بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص** **المادة 35** يباشر التسلل بمقتضى قرار خطّي معلل من النائب العام أو من قاضي التحقيق وتحت رقابته لمدة أقصاها أربعة أشهر قابلة للتمديد لنفس المدة بقرار معلل.	**التحليل القانوني** يسمح استخدام عملاء سريين من قبل النائب العام أو قاضي التحقيق فقط في حالة التعامل مع إرهابيين أو الاتجار في الأشخاص، وذلك لمدة 4 أشهر يتلقى النائب العام أو قاضي التحقيق بصمة وهوية المخترق. يحجر الكشف عن الهوية الحقيقية للمخترق لأي سبب من الأسباب. يتولى مأمور الضابطة العدلية المتعهد الإشراف على مراقبة سير عملية التسلل ويرفع تقاريرا في الغرض إلى (النائب العام أو إلى قاضي التحقيق (المادة 60 لا توجد إجراءات تشغيل قياسية أو إجراءات لإدارة التعامل مع عملاء سريين. من غير الواضح ما هي الحدود القانونية أو مبررات التسلل لاتخاذ قرار معلّل»»« لا يوجد إجراء محدد لحماية التقنيات والمنهجيات والمصادر الحساسة. هذا إجراء مختلف متعلق بالجريمة المخالفة للمواد 62-63 من القانون الأساسي رقم 2015-26 من 7 أغسطس/آب 2015. تحظر المادة 43 من القانون الأساسي رقم 2016-61 الصادر في 3 أغسطس/آب 2016 الكشف عن كيفية جمع الأدلة، ولكن لا يوجد حكم مماثل لملاحقة/محاكمة الإرهابيين، أو فيما يخص غسل الأموال **تحليل الثغرات** **التوصيات**: 1. يمكن لاتفاقية الدول الشريكة في جنوب المتوسط أو مذكرات التفاهم أن تسمح بنشر وإدارة العملاء السريعين عبر الحدود؛ على سبيل المثال، تعتبر مجموعة التعاون الأوروبي المعنية بالأنشطة السرية شبكة شرطة غير رسمية للدول الأعضاء، وتقوم بتنسيق وتبادل الضباط السريين في جميع أنحاء أوروبا ويمكن أن تكون نموذجًا للدول الشريكة في جنوب المتوسط 2. **الاستدراج:** إن ضمان وجود إجراءات تشغيل موحدة وإرشادات محددة لحالة ما (أو تعليمات المهام) سيقلل من تأثير الاستدراج 3. **يجب أن تأخذ التشريعات بعين الاعتبار ما يلي:** a. **الضرورة:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن الاستخدام المقترح لضابط سرّي ضروري بشكل مطلق لغرض التحقيق وذلك بإثبات أن جميع الوسائل الأخرى إما قد استنفدت أو أنها غير قابلة للتطبيق. b. **المعقولية:** يجب أن يكون النائب العام أو قاضي التحقيق مقتنعين بأن استخدام ضابط سرّي هو الأقل تدخلية فيما يتعلق بغرض جمع المعلومات المستهدفة

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		c. **التناسب:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق، عند انتهاك الخصوصية الشخصية، أن استخدام ضابط سرّي متناسب مع خطورة الجريمة، ويشمل ذلك الأخذ بعين الاعتبار التدخل المترافق معه وتقليص الضرر الذي يمكن أن يقع على أطراف أخرى d. **الحد الأدنى:** يجب أن يقتنع النائب العام أو قاضي التحقيق بوجود شبهة منطقية بأن جريمة خطيرة ترتكب أو أنه تم ارتكابها من أجل السماح بعمل ضابط سرّي. من الأولويات الرئيسة، يجب أن يكون هناك حد عقوبة ثابت، حيث يمكن أن ينشأ التباس إذا كان لدى الدولة مقدمة الطلب حد عقوبة أدنى للعقوبة من ذلك الموجود لدى الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مقاربة شاملة للجرائم أو حدّ العقوبة كتعريف الجريمة الخطيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC) (المادة 2 (ب)) بأنها تلك التي يعاقب عليها بأكثر من 4 سنوات سجن - ويمكن أن يمنع ذلك حصول أي شك حول الجرائم التي يمكن استخدام ضابط شرطة سرّي فيها. e. إخفاء هوية الشاهد: من الضروري حماية هوية العميل السري عندما يطلب منه تقديم أدلة، وذلك للسماح بتوظيفه في تحقيقات مستقبلية وتقليل مخاطر إلحاق الأذى به وبأسرته. يمكن استخدام وسائل حماية الشهود مثل مؤتمرات الفيديو وإخفاء هوية الشاهد من خلال تغيير الصوت والاسم المستعار والتنكر. f. الحصانة: قد يحتاج الضباط إلى أن يكونوا طرفًا في ارتكاب جرائم مثل شراء مخدرات. يجب أن يكون لدى العميل السري حصانة من الملاحقة للقيام ببعض الأعمال الإجرامية، ويمكن تضمين هذه الأعمال في وثيقة المهمة أو يتم إدراج الإجراء في إجراءات التشغيل القياسية. ينص بيان المهمة (لوكسمبورغ) مثلًا على أنه يسمح للعملاء السريين بامتلاك أو حيازة أو نقل أو توزيع أو تسليم أية مواد أو سلع أو منتجات أو مستندات أو معلومات ناتجة عن ارتكاب أية جرائم أو تم استخدامها لارتكاب هذه الجرائم، وكذلك استخدام أو توفير المساعدة القانونية أو المالية، ووسائل النقل والتخزين والسكن والحفظ الآمن والاتصالات السلكية واللاسلكية لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم».[45] يجب أن يضمن أي تشريع كحد أدنى أن العملاء السريين ليسوا مسؤولين جنائيا عن جريمة ارتكبت أثناء تنفيذ تحقيق سري؛ تعريف الحد من صلاحيات العملاء السريين وتعريف الجرائم المسموح بها كجزء من العمليات السرية

45. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/e-library/docs/20150312_1_amoc_report_020315_0_220_part_2_en.pdf صفحة 273

تونس		
تقنيات التحقيق الخاصة	التشريع الوطني	ملاحظات
		g. **الإفصاح:** هنالك ضرورة لوجود آلية لضمان حماية الأساليب المستخدمة وأية مصادر استخبارية - يجب حجب هذه المعلومات الحساسة عن المتهم ما لم يؤدِ ذلك إلى حرمان المتهم من الحصول على محاكمة عادلة h. **الاستعجال:** يجب أن تسمح التشريعات بإصدار إذن طارئ أو عندما تظهر فرص العمليات فجأة. يمكن أن يشمل هذا إذنًا شفهيًا، يليه إذن خطّي. من قبل النائب العام أو قاضي التحقيق i. **الإطار الزمني:** مراعاة الحد الزمني المناسب للسماح بإجراء تحقيق فعال. يجب أن تكون هناك مراقبة وإشراف مستمران لضمان حماية مبادئ الضرورة والمعقولية والتناسبية 4. التعاون الدولي: قد يؤدي عدم وجود تعريف موحد لعبارة «عميل سري»، ودمج «المواطنين» و «المخبرين» باعتبارهم عملاء سريين في بعض تشريعات الدول الشريكة في جنوب المتوسط إلى احداث حالات يصعب فيها تأمين الحصانة لهؤلاء العملاء واستضافتهم. قد يكون هناك مجال ضيق لنشر أو استضافة عملاء سريين أجانب حيث قد ينص تشريع الدول الشريكة في جنوب المتوسط على أن يكون العميل السرّي ضابطًا في الشرطة الوطنية أو أجهزة الاستخبارات. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام التي تسمح بإمكانية قبول ضابط إنفاذ القانون الأجنبي كعميل في الحالة الأخرى 5. الجريمة الإلكترونية: ينبغي مراعاة السماح باستخدام عميل سري على الإنترنت

استنتاج

يعد استخدام تقنيات التحقيق الخاصة عنصر أساسي في التحقيق لتحديد مرتكبي الجرائم ومنع الجرائم الخطيرة. يمكن للأطر القانونية المختلفة في الدول الشريكة في جنوب المتوسط أن تحدّ من الاستخدام الفعال لـتقنيات التحقيق الخاصة، وبالتالي تقلل من تأثيرها العملي. يوصى بالمقترحات التالية لتعزيز استخدام تقنيات التحقيق الخاصة:

1. يمكن للتشريعات الناظمة للجرائم الخاضعة للعقوبة الأدنى والتي يمكن أن يعطى في سياقها إذن لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة أن تمثل تحديات قضائية. نرى ذلك على سبيل المثال، عندما ترغب دولة تطلب استخدام تقنيات التحقيق الخاصة لديها حد أدنى لإعطاء الإذن، بالتعاون مع السلطات في الدولة متلقية للطلب تتمتع بحد أعلى لإعطاء الإذن باستخدام التقنيات ذاتها. من شأن تطبيق متناسق لتقنيات التحقيق الخاصة على الجرائم الخطيرة، مثل (المادة 2 (ب)) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المتعلقة بالجرائم التي تزيد مدتها عن 4 سنوات أن يحل هذه المسألة. في الواقع، لن يتم سن التشريعات لمعالجة هذه المشكلة المباشرة. يوصى بنشر نقاط اتصال وحيدة مع السلطات المختصة لتمكين التنسيق السريع لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة في العمليات عبر الحدود. يمكن أن تقوم نقاط الاتصال الوحيدة بالاتصال بنظرائها في الدول الشريكة في جنوب المتوسط والدول الأعضاء لتحديد الحالة المثلى لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة بكفاءة وفعالية.
2. قد يختلف تعريف تقنيات التحقيق الخاصة من دولة إلى أخرى، على سبيل المثال يمكن اعتماد تعريف المخبر والعميل السري. يوصى أن تكون الإجراءات متاحة للدول التي تطلب تطبيق تقنيات التحقيق الخاصة لضمان ملائمة تلك مع الحالات وفقا للقانون المحلي. مرة أخرى، يمكن أن يكون ذلك من خلال نقاط الاتصال الوحيدة.
3. يمكن أن تمنع قضايا ازدواجية التجريم تنفيذ الطلبات، يوصى ألا تكون ازدواجية التجريم شرطًا محددًا لطلب تطبيق تقنيات التحقيق الخاصة
4. يمكن أن يعيق غياب الأحكام المتبادلة، التحقيقات – لذا **يوصى (حيث لا يوجد تشريع متعلق بتقنيات التحقيق الخاصة) أن يتم سن مثل هذه التشريعات مع وضع ضمانات لحماية الخصوصية الفردية**
5. **يوصى باعتماد** نظام التعرف المتبادل (مثل نظام التحقيق الأوروبي) كهدف طويل الأمد لتمكين استخدام أنظمة تقنيات التحقيق الخاصة بطريقة أكثر فعالية

قائمة المراجع

تقرير AMOC للعام 2015 الجزء 3 الأدوات القانونية والتحقيقية

بطاقات يوروميد صفحة 2014

دليل عمليات التسليم الخاضع للمراقبة في التحقيقات المتعلقة بمكافحة تهريب المخدرات : JUST/2013/ISEC/DRUGS/ AG/6412

الدليل الفني لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة

شكر وتقدير

شكر خاص لالتزام وتفاني الاستشاريين العلميين إذ كانت مساهمتهم أساسية في وضع هذا التقرير .